ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٨٩ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ - يناير ٢٠١٨م

في بيان لمجلس الشورى بمناسبة الذكرى الثالثة لمبايعة خادم الحرمين الشريفين:

في عهد الملك سلمان تعزز موقع المملكة ومكانتها الإقليمية والدولية

في الخطاب الملكي السنوي بمجلس الشورى

خادم الحرمين الشريفين: سنواجه الفساد بعدل وحزم لتنعم بلادنا بإذن الله بالنهضة والتنمية التي يرجوها كل مواطن

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

أنا أقدر..

وأنت تقدر sms

5070

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

الخطاب الملكي .. عزم على رخاء المواطن .. وحزم لمحاربة الفساد ..

د . محمد المهنا

حينما يتحدث خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- فهو يتحدث بروح المسؤولية، وشخصية القائد الذي يضع نصب عينه دائمًا مصالح المواطنين ورعاية شؤونهم، وهو ما يؤكد عليه في كل مناسبة، وما تأكيده -أيده الله- في خطابه الذي ألقاه في مجلس الشورى إيذانًا بافتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة للمجلس، على العديد من القرارات التي أصدرها -رعاه الله- لخدمة مصلحة المجتمع، وتوجيهه للوزراء والمسؤولين لتسهيل الإجراءات وتوفير المزيد من الخدمات بجودة عالية للمواطنين والمواطنات، والتوسع في عدد من البرامج التي تمس حاجات المواطنين الرئيسة ومن أهمها برنامج الإسكان، إلا دلالة على حرص الملك سلمان بن عبدالعزيز على كل ما من شانه توفير الرعاية والعيش الرغيد لأبناء الشعب السعودي.

ليس هذا فحسب بل تصدى خادم الحرمين الشريفين بكل حزم لواحدة من أهم القضايا الخطيرة التي تقوض المجتمعات وتعيق سبل التنمية وتقدمها، وتنخر في الاقتصاد الوطني هي قضية الفساد، حيث أكد -حفظه الله- في خطابه عزمه بحول الله وقوته على مواجهة الفساد بعدل وحزم لتنعم بلادنا بإذن الله بالنهضة والتنمية التي يرجوها كل مواطن، مبيِّنًا أن ما بدر من القلة القليلة من فساد لا ينال من نزاهة مواطني هذه البلاد الطاهرة الشرفاء من الأمراء والوزراء ورجال الأعمال والموظفين والعاملين على كافة المستويات وفي مختلف مواقع المسؤولية في القطاعين العام والخاص، وكذلك المقيمين بها من عاملين ومستثمرين الذين نعتز ونفخر بهم ونشد على أيديهم.

الخطاب الملكي لخادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى جاء شاملًا ووافياً لخطط حكومته الرشيدة وبرامجها التنموية، ولسياساتها الخارجية الداعمة للقضايا العربية، والدولية، وترسيخ قيم التسامح والتعايش، والعمل على رفع المعاناة عن الشعوب.

رئيس التحرير

ASH-SHURA
الشورى

6

ملف العدد الخطاب السنوي

في الخطاب الملكي السنوي بمجلس الشورى

خادم الحرمين الشريفين: سنواجه الفساد بعدل وحزم لتنعم بلادنا بإذن الله بالنهضة والتنمية التي يرجوها كل مواطن

افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول ١٤٣٩هـ، أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى وذلك في مقر المجلس بالرياض.

ولدى وصول خادم الحرمين الشريفين كان في استقباله -أيده الله- صاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز آل سعود المستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وسماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، ومعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ.

20

رؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون يشددون على أهمية توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول المجلس

اختتمت في دولة الكويت الشقيقة أعمال الاجتماع الحادي عشر لرؤساء مجالس الشورى والنواب والأمة والوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد يومي ٢١ و ٢٢ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ الموافق ٨و٩ يناير ٢٠١٨م، بحضور وفد مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأكد رؤساء المجالس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيانهم الختامي أهمية توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي.

32

مداولات القبة

تساؤلات لهيئة السياحة: لماذا يحجم المستثمر السعودي عن الاستثمار في المدن السياحية

ناقش مجلس الشورى في جلسته العادية الثانية للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٩/٣/١٠هـ، الموافق ٢٠١٧/١١/٢٨م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دورية إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

36

مداولات القبة

الشورى يطالب بصياغة وثيقة للسياسة الخارجية السعودية تكون مرشداً للدبلوماسيين وتوضح توجهات المملكة

طالب مجلس الشورى وزارة الخارجية بصياغة وثيقة للسياسة الخارجية السعودية، تتضمن تشخيصاً للوزارة للبيئتين الإقليمية والدولية وما فيهما من فرص وتحديات وتحديد الأولويات على مستوى الدول والمناطق والقضايا، تكون مرشداً للدبلوماسيين وتوضح رؤية المملكة وتوجهاتها للمهتمين كافّة، مع ضرورة تحديث هذه الوثيقة كلما اقتضت الحاجة.

42

الحوار

عضو المجلس د. إبراهيم نحاس لـ « الشورى »:

من المهم إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر ومنحه حق المساءلة البرلمانية للوزراء

في محافظة العلا التابعة لمنطقة المدينة المنورة نشأ وتربى في أسرة متوسطة المستوى الاجتماعي؛ ودرس فيها التعليم العام بكل مراحله؛ ثم أكمل دراسته الجامعية في جامعة الملك سعود في تخصص العلوم السياسية؛ ذلك التخصص الذي كان يتطلع للالتحاق به نظراً لاهتمامه المتواصل منذ المرحلة الثانوية بمتابعة الأخبار والقراءة فيما يتوفر من أوراق صحفية تغطي بعض الأخبار والأحداث الدولية، عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم بن محمود بن يس النحاس قلَّب في هذا الحوار مع مجلة « الشورى» أوراق حياته العلمية والعملية، وآرائه السياسية والاقتصادية تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية.

في هذا العدد

حصاد الشهر ٤٦

المقـــالات

د. صدقه يحيى فاضل ٢٧

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

هيئة التحرير
فيصل بن محمد الشدي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
خالد بن محمد الدوسري

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان

ردمك
iss : 9846-1319
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa
حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA
المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي :
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٤١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف
المملكة العربية السعودية
هاتف : ٤٧٨١١١١
فاكس : ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

في الخطاب الملكي السنوي بمجلس الشورى

خادم الحرمين الشريفين: سنواجه الفساد بعدل وحزم لتنعم بلادنا بإذن الله بالنهضة والتنمية التي يرجوها كل مواطن

افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول ١٤٣٩هـ، أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى وذلك في مقر المجلس بالرياض.

ولدى وصول خادم الحرمين الشريفين كان في استقباله - أيده الله - صاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز آل سعود المستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وسماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، ومعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، وكبار المسؤولين في مجلس الشورى ورؤساء اللجان المتخصصة. وفور وصول خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- عزف السلام الملكي. وبعد أن أخذ خادم الحرمين الشريفين مكانه في المنصة الرئيسة بدئ الحفل الخطابي بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

رئيس مجلس الشورى: سيضاعف المجلس جهوده نحو تنفيذ رؤيتكم وتحقيق آمالكم في خدمة هذا الشعب والارتقاء بهذا الوطن العزيز

المبادرة الكريمة بإنشاء مجمع لخدمة الحديث النبوي الشريف لبنة جديدة في الحفاظ على الدين القويم، والسنة النبوية الطاهرة

ثم ألقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، كلمة رحب فيها بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وأصحاب السمو الأمراء وأصحاب السماحة والفضيلة وأصحاب المعالي في افتتاح عام جديد من دورة المجلس السابعة، في مسيرة مباركة بدأت منذ ما يزيد عن تسعة عقود على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- حين أرسى منهج الشورى وجعله إحدى ركائز الحكم في هذه البلاد العزيزة، وتواصلت هذه المسيرة آخذة بالتطور والتحديث في آلياتها وأساليب عملها، وفق تطلعات القيادة الحكيمة التي تسعى لتحقيق التقدم للوطن والمواطن.

وقال معاليه: إن العالم من حولنا يتابع إنجازاتكم المتتالية بكل تقدير واحترام، وها هو شعب المملكة الوفي يشعر بالاعتزاز إزاء مسيرة التنمية التي تتصاعد يوماً بعد يوم، بفضل الله تعالى ثم بفضل الخطط الحكيمة التي تقودونها، والأوامر والقرارات الموفقة التي تصدرونها، وفي طليعتها اختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولياً للعهد وهو صاحب الرؤى النيِّرة والأفكار الطموحة ومن ذلك رؤية (٢٠٣٠) الرامية إلى غد أكثر إشراقاً لهذا الوطن الغالي تحت

قيادتكم الحكيمة وتوجيهاتكم الرشيدة.

وأضاف: إن هذه البلاد المباركة -تشهد بتوجيهاتكم الكريمة- تصاعداً في وتيرة التقدم والنماء، ولقد أفرحتم المواطنين منذ الوهلة الأولى بحزمة من المشاريع التنموية الرائدة فهذا مشروع الفيصلية الذي يضم كثيراً من الخدمات التي تهم المواطن من مرافق حكومية إضافة إلى مطار خاص، وميناء بحري، وكذلك مشروع البحر الأحمر الذي يعد تجربة فريدة، ووجهة سياحية جديدة، يفتح أمام الراغبين في السياحة مستقبلاً مبشراً وسعيداً، وكذلك المشاريع التي تتوخى الاستجابة لرغبات المواطن، حيث تم الإعلان عن مدينة ثقافية رياضية بمنطقة (القدية) جنوب غرب الرياض، تضم كثيراً من مناطق الجذب السياحي التي ستوفر البديل وتوجه السياحة داخلياً مما يقلل من معدلات الصرف على السياحة الخارجية، وتعزز فرص تشغيل الشباب السعودي الذي هو الروح المستقبلية للوطن.

ومضى معالي رئيس مجلس الشورى يقول: لقد كان من أبرز معالم رؤية ٢٠٣٠ بما تحمله من التطلعات الطموحة والخطط المستقبلية الواعدة إعلان مشروع المدينة المستقبلية نيوم الذي يعد جزءًا من المشاريع التي ستأخذ بالمملكة إلى الريادة في هذا المجال.

وأشار إلى أن المسلمين سُرّوا في هذه البلاد الطاهرة وسائر البقاع بالمبادرة الكريمة بإنشاء مجمع لخدمة الحديث النبوي الشريف يكون مقره المدينة المنورة في طيبة الطيبة دار الإيمان، ومأرز الإسلام، ومثوى خير الأنام، وهذه المبادرة الجليلة تضيف لبنة جديدة في هذا البناء المبارك الذي تتابع ولاة الأمر في هذه البلاد على رعايته وتطويره، ألا وهو الحفاظ على الدين القويم، والسنة النبوية الطاهرة.

وقال الشيخ الدكتور عبد الله آل الشيخ: إن أمركم الكريم -الذي صدر مؤخراً- بإنشاء لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة بقضايا الفساد العام تعزيز لمنهج الإصلاح الذي تسيرون عليه بحزم وعزم.

وتابع معاليه يقول: لقد أكدت الجولة الآسيوية التي قمتم بها يا خادم الحرمين الشريفين ضمن مساعي مقامكم الكريم لتنمية العلاقات الدولية للمملكة وشملت كلاً من الصين واليابان وماليزيا وإندونيسيا وبروناي دار السلام، على الدور المتنامي للمملكة على الصعيد الدولي في شتى المجالات وأبرزت مقدار الثقل السياسي والاقتصادي الذي تحظى به المملكة، وتحقق خلالها العديد من النجاحات والنتائج، كما قمتم - وفقكم الله - بزيارة المملكة الأردنية الهاشمية والمشاركة في القمة العربية التي عقدت هناك.

كما أن زيارتكم التاريخية لجمهورية روسيا الاتحادية قد أعطت بعدًا جديدًا في العلاقات بين المملكة وروسيا، وأسهمت في الدفع بها نحو شراكات استراتيجية لتحقيق ما فيه مصلحة البلدين.

وأضاف معاليه : اسمحوا لي يا خادم الحرمين الشريفين أن أقدم نبذة مختصرة عن أهم ما تم إنجازه في السنة الماضية وهي

السنة الأولى من الدورة السابعة للمجلس فقد عقد مجلس الشورى (ستاً وستين) جلسة، كان نتاجها (أكثر من مئتي قرار)، وذلك على النحو الآتي: (ستة وعشرون) قراراً تتعلق بالأنظمة واللوائح. (سبعة وستون) قراراً تتعلق بالتقارير السنوية. (ستة وتسعون) قراراً تتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم، ودرس المجلس كثيراً من الأنظمة واللوائح والمقترحات.

وبين معالي رئيس مجلس الشورى أن المجلس دأب في دراساته ومناقشاته وأثناء جلساته على دعوة بعض الوزراء والمسؤولين المعنيين بالموضوع محل الدراسة والمناقشة للاستيضاح عن أداء الوزارات والأجهزة الحكومية وجهودها وخدماتها، وما لديها من برامج وخطط، إضافة إلى ذلك فقد واصل المجلس توسيع قنوات التواصل مع المجتمع، من خلال عقد اللقاءات المباشرة مع المواطنين، كما تم تخصيص رابط على موقع المجلس على شبكة الانترنت لتلقي عرائض المواطنين التي تحظى باهتمام كبير من قبل المجلس ولجانه. وأوضح معاليه أن دور المجالس البرلمانية في مساندة الجهود السياسية لأي دولة أصبح دوراً محورياً، وباتت الدبلوماسية البرلمانية عنصراً فاعلاً في مجال تعزيز علاقات الدول والتواصل بين الشعوب، وقد أولى مجلس الشورى بتوجيهكم ودعمكم - رعاكم الله - هذا الجانب اهتماماً خاصاً، وذلك من خلال ثلاثة محاور الأول: المشاركة في المؤتمرات البرلمانية الدولية والإقليمية. والثاني: الزيارات الرسمية التي يقوم بها المسؤولون والأعضاء ولجان الصداقة البرلمانية في المجلس لنظرائهم في المجالس البرلمانية الخارجية. والثالث: الزيارات التي يقوم بها الرؤساء والأعضاء ولجان الصداقة في برلمانات الدول الشقيقة والصديقة للمملكة.

وقال الدكتور عبدالله آل الشيخ: إننا ندرك يا خادم الحرمين الشريفين أن الآمال والتطلعات كبيرة، ونحن في مجلس الشورى ماضونَ بعون الله ثم بدعمكم واهتمامكم نحو الرقي بالأداء الذي يلبي طموحاتكم ويحقق ما ينشده مواطنو هذه البلاد وما يؤملونه من هذا المجلس، وأوكد هنا لمقامكم الكريم أن المجلس سيضاعف جهوده نحو تنفيذ رؤيتكم وتحقيق آمالكم في خدمة هذا الشعب والارتقاء بهذا الوطن العزيز، واسمحوا لي من هذا المنبر أن أقدم الشكر لزملائي في المجلس على جهودهم وتفانيهم واستشعارهم روح المسؤولية، وعملهم الدؤوب الذي يتسم بروح الفريق الواحد.

وجدد معالي رئيس مجلس الشورى في ختام كلمته الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين ولسمو ولي العهد الأمين على ما يلقاه مجلس الشورى من دعم واهتمام وتأييد، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يديم على خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وعلى هذه البلاد المباركة وشعبها فضله وكرمه، وأن يحقق ما يصبوا إليه الجميع من آمال وتطلعات.

إثر ذلك ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود الخطاب الملكي السنوي فيما يلي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. أيها الإخوة والأخوات: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يسعدني أن أفتتح اليوم أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى، سائلاً الله عز وجل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يأخذ بأيدينا إلى ما فيه خير البلاد والعباد، مقدراً للمجلس جهوده وأعماله، ومتمنياً لكم التوفيق.

لقد قامت المملكة منذ أن أسسها الملك عبدالعزيز - رحمه الله - على تطبيق شرع الله، والالتزام بالعقيدة الإسلامية، وعلى العدل في جميع الأمور، والأخذ بمبدأ الشورى. ونحمد الله على نعمه التامة، ونشكره على ما وفقنا إليه من شرف خدمة بيته الحرام، ومسجد رسوله صلى الله عليه وسلم، وضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار.

نثمن دور القطاع الخاص شريكاً مهماً في التنمية ودعمه الاقتصاد الوطني

أيها الإخوة والأخوات:

لما تحمله رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خطط وبرامج تنموية تستهدف إعداد المملكة للمستقبل الواعد -بإذن الله-. وتحقيقاً لأهداف الرؤية تم إعادة هيكلة بعض الأجهزة الحكومية، واتخاذ عدد من القرارات لخدمة مصلحة المجتمع، وتعزيز أمن الوطن ومكافحة الفساد، وزيادة مشاركة المواطنين والمواطنات في التنمية الوطنية. ونحن نثمن دور القطاع الخاص شريكاً مهماً في التنمية ودعمه الاقتصاد الوطني، والتوسع في توظيف شباب الوطن وشاباته، وتوطين التقنية، وسنستمر -بمشيئة الله- في تمكين القطاع الخاص وتحفيزه بما يحقق المزيد من النمو والتنمية، ولقد وجهت الوزراء والمسؤولين لتسهيل الإجراءات وتوفير مزيد من الخدمات بجودة عالية للمواطنين والمواطنات والتوسع في عدد من البرامج التي تمس حاجات المواطنين الرئيسة ومن أهمها برنامج الإسكان.

أيها الإخوة والأخوات:

إن الفساد بكل أنواعه وأشكاله آفة خطيرة تقوض المجتمعات وتحول دون نهضتها وتنميتها، وقد عزمنا بحول الله وقوته على مواجهته بعدل وحزم لتنعم بلادنا بإذن الله بالنهضة والتنمية التي يرجوها كل مواطن، وفي هذا السياق جاء أمرنا بتشكيل لجنة عليا لقضايا الفساد العام برئاسة سمو ولي العهد، ونحمد الله أن هؤلاء قلة قليلة، وما بدر منهم لا ينال من نزاهة مواطني هذه البلاد الطاهرة الشرفاء من الأمراء والوزراء ورجال الأعمال والموظفين والعاملين على كافة المستويات وفي مختلف مواقع المسؤولية في القطاعين العام والخاص، وكذلك المقيمين بها من عاملين ومستثمرين الذين نعتز ونفخر بهم ونشد على أيديهم ونتمنى لهم التوفيق.

لا مكان بيننا لمتطرف يرى الاعتدال انحلالاً، ولا مكان لمنحل يرى في حربنا على التطرف وسيلة لنشر الانحلال

أيها الإخوة والأخوات:

تسعى بلادكم إلى تطوير حاضرها وبناء مستقبلها والمضي قدماً على طريق التنمية والتحديث والتطوير المستمر بما لا يتعارض مع ثوابتها متمسكين بالوسطية سبيلاً والاعتدال نهجاً كما أمرنا الله بذلك معتزين بقيمنا وثوابتنا. ورسالتنا للجميع أنه لا مكان بيننا لمتطرف يرى الاعتدال انحلالاً ويستغل عقيدتنا السمحة لتحقيق أهدافه، ولا مكان لمنحل يرى في حربنا على التطرف وسيلة لنشر الانحلال واستغلال يسر الدين لتحقيق أهدافه، وسنحاسب كل من يتجاوز ذلك فنحن إن شاء الله حماة الدين وقد شرفنا الله بخدمة الإسلام والمسلمين ونسأله سبحانه السداد والتوفيق

استنكار للقرار الأمريكي بشأن القدس لما يمثله من انحياز كبير ضد حقوق الشعب الفلسطيني في القدس

أيها الإخوة والأخوات:

للمملكة دور مؤثر في المنظمات الإقليمية والدولية، وتحظى بتقدير إقليمي وعالمي مكنها من عقد قمم تاريخية في توقيتها ومقرراتها، شارك فيها عدد كبير من قادة الدول الشقيقة والصديقة، وأسست لعمل مشترك يستهدف تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وقد واصلت المملكة دورها الريادي الفاعل في التصدي لظاهرة الإرهاب وتجفيف منابعه.

ودعت المملكة إلى الحل السياسي للخروج من أزمات المنطقة وحل قضاياها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذه المناسبة أؤكد استنكار المملكة وأسفها الشديد للقرار الأمريكي بشأن القدس لما يمثله من انحياز كبير ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثابتة في القدس التي كفلتها القرارات الدولية ذات الصلة، وحظيت باعتراف وتأييد المجتمع الدولي.

ومن جانب آخر فإن المملكة تعمل مع حلفائها لمواجهة نزعة التدخل في شؤون الدول الداخلية وتأجيج الفتن الطائفية وزعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين.

وتسعى إلى ترسيخ قيم التسامح والتعايش، وتعمل على رفع المعاناة عن الشعوب.

وفي خطابي الموزع عليكم استعراض شامل لسياسة حكومتكم الداخلية والخارجية، ورصد لمنجزاتها خلال العام المنصرم.

وأسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لخدمة وطننا الغالي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفيما يلي نص خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الشامل لسياسة حكومة المملكة العربية السعودية الداخلية والخارجية، ورصد منجزاتها خلال العام المنصرم، الذي وجهه لأعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى :

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم التنزيل (وشاورهم في الأمر)، والقائل (وأمرهم شورى بينهم)، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على النبي الأمين، وآله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة والأخوات:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إنه ليسعدنا أن نلتقي بكم في هذا اليوم المبارك، وأن نفتتح - على بركة الله - أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى ، سائلاً المولى - عزوجل - أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يأخذ بأيدينا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد والعباد .

إن مناسبة افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى تعني مرور خمسة وعشرين عاماً على تكوين هذا المجلس وفق نظامه الحديث، وهي سنوات أكدت فاعلية مجلس الشورى ودوره في التنمية .

لقد قامت دولتكم منذ أن أسسها الملك عبدالعزيز - رحمه الله - على تطبيق شرع الله ، والالتزام بالعقيدة الإسلامية، وتعزيز مبدأ العدل، وتسعى حكومتكم إلى تطوير الحاضر بما لا يتعارض مع ثوابت عقيدتنا وقيمنا وتقاليدنا، وترسيخ نهج الاعتدال والوسطية، ونحمد الله الذي منّ علينا بشرف خدمة بيته الحرام ومسجد

رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، كما نشكره عز وجل على فضله وتوفيقه إلى النجاح المتميز لموسم حج العام الماضي، وهذا ما لمسناه من مشاعر حجاج بيت الله الحرام والمسؤولين من دول مختلفة.

أيها الإخوة والأخوت :

تمضي بلادكم قدماً على طريق التنمية والتحديث والتطوير المستمر، وهذا يحقق بحول الله ما يصبو إليه الجميع من توفير سبل الحياة الكريمة، وجاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزز هذا المسار التنموي، من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل واستغلال الطاقات والثروات المتوفرة، والإمكانات المختلفة المتاحة للانتقال بالمملكة العربية السعودية لمصاف الدول المتقدمة في مختلف الميادين.

مشروعات (القدية، والبحر الأحمر، ونيوم) من المشروعات المهمة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

وتحقيقاً لأهداف الرؤية، تم إنشاء وإعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، كإنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية، وجهاز رئاسة أمن الدولة ، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وتعديل اسم هيئة التحقيق والادعاء العام إلى (النيابة العامة) مع تعديل ارتباطها، إضافة إلى الاستمرار في تطوير مرفق القضاء، وإطلاق الاستراتيجية الجديدة لصندوق الاستثمارات العامة واستثماراته داخل المملكة وخارجها بهدف تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنمية، وتحسين إيرادات الدولة وتقليص العجز في الموازنة العامة، وفي هذا السياق تم الإعلان عن عدة مشروعات كبرى حيوية ومهمة ومن ذلك مشروعات (القدية، والبحر الأحمر، ونيوم).

أيها الأخوة والأخوت:

إن الفساد بكل أنواعه وأشكاله آفة خطيرة تقوض المجتمعات وتحول دون نهضتها وتنميتها وقد عزمنا بحول الله وقوته على مواجهته بعدل وحزم لتنعم بلادنا بإذن الله بالنهضة والتنمية التي يرجوها كل مواطن وفي هذا السياق جاء أمرنا بتشكيل لجنة عليا لقضايا الفساد برئاسة سمو ولي العهد؛ ونحمد الله أن هؤلاء قلة قليلة وما بدر منهم لا ينال من نزاهة مواطني هذه البلاد الطاهرة الشرفاء من الأمراء والوزراء ورجال الأعمال والموظفين والعاملين على كافة المستويات وفي مختلف مواقع المسؤولية في القطاعين العام والخاص وكذلك المقيمون بها من عاملين ومستثمرين الذين نعتز ونفخر بهم ونشد على أيديهم ونتمنى لهم التوفيق.

ونود أن نؤكد حرص واهتمام حكومتكم على استمرارية التنمية ودعمها فالمملكة تواصل إزالة العوائق وتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتتبنى استراتيجية التنوع الاقتصادي وتسعى لتطوير بنية اقتصادية أكثر قدرة على المنافسة حيث إن استدامة التنمية تلبي احتياجات الجيل الحالي مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة .

وقد أكدت البيانات تراجع العجز المالي حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٤٠ بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وطورت الدولة الاستثمار في الصناعات العسكرية والتحويلية والاستهلاكية لتقليل استيراد البضائع من خارج المملكة؛ إضافة إلى التوسع في الخصخصة ويتوقع أن تحقق هذه الخطوات في مجموعها بإذن الله إيرادات جيدة ومستدامة ترفع الكفاءة وذلك من أجل تنويع الموارد وتوفير المزيد من فرص العمل لأبنائنا وبناتنا. وفي هذا السياق فإننا نثمن دور القطاع الخاص الشريك المهم في التنمية وعلى الرغم مما يبذله هذا القطاع من جهود في مجال الأعمال إلا أنه من المأمول أن يتزايد دوره في توظيف السواعد الوطنية واستقطاب الكفاءات وتوطين التقنية؛ وأن تعمل جهات التعليم والتدريب في الوقت نفسه على تضييق الفجوة بين احتياجات سوق العمل وبرامج التعليم والتدريب وستستمر الدولة في دعم وتحفيز القطاع الخاص بجميع الوسائل.

ومن أجل دعم وتنظيم النشاط العقاري غير الحكومي وتطويره لرفع كفاءته وتشجيع الاستثمار فيه بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية تم إنشاء الهيئة العامة للعقار لتسهم في تقديم مجموعة من الخدمات للمواطنين والمطورين والجهات ذات العلاقة إذ إن هذه الخطوة تعد ضمن الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ في إطار تحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي وتسهيل الإجراءات .

تعزيز تمكين المرأة السعودية من المشاركة في التنمية وصناعة القرار وفقًا للضوابط الشرعية

أيها الإخوة والأخوات:

وحرصًا على توسيع قاعدة المشاركة في التنمية الوطنية فقد واصلت الدولة جهودها في تعزيز تمكين المرأة السعودية من المشاركة في التنمية وصناعة القرار وفقًا للضوابط الشرعية؛ فها هي تشغل ثلاثين مقعدًا في عضوية مجلس الشورى؛ وحازت على الثقة ناخبة ومنتخبة في الانتخابات البلدية وتقلدت مناصب سيادية في القطاعين العام والخاص وهي عضو فاعل في مسار التنمية الوطنية في جميع مجالاتها.

أيها الإخوة والأخوات:

تسعى بلادكم إلى تطوير حاضرها وبناء مستقبلها والمضي قدمًا على طريق التنمية والتحديث والتطوير المستمر بما لا يتعارض مع ثوابتها متمسكين بالوسطية سبيلاً والاعتدال نهجًا كما أمرنا الله بذلك معتزين بقيمنا وثوابتنا ورسالتنا للجميع؛ أنه لا مكان بيننا لمتطرف يرى الاعتدال انحلالاً ويستغل عقيدتنا السمحة لتحقيق أهدافه ولا مكان لمنحل يرى في حربنا على التطرف وسيلة لنشر الانحلال واستغلال يسر الدين لتحقيق أهدافه، وسنحاسب كل من يتجاوز ذلك فنحن إن شاء الله حماة الدين وقد شرفنا الله بخدمة الإسلام والمسلمين ونساله سبحانه السداد والتوفيق.

أيها الإخوة والأخوات:

لقد تعرضت كثير من دول العالم بما فيها المملكة للأعمال الإرهابية التي روعت المجتمعات ودمرت المنشآت وراح ضحيتها الكثير من الأبرياء؛ وفي مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية أسهمت حكومة المملكة في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب وبادرت في تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وإنشاء مركز عالمي لمكافحة الفكر المتطرف وترسيخ مفاهيم الاعتدال والتسامح، ونتطلع إلى تعزيز وتكثيف الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب حتى يتم القضاء عليه وتجفيف منابعه.

أيها الإخوة والأخوات :

وعلى المستوى الدولي تقوم المملكة بدور مؤثر في المحافل الدولية من خلال الأمم المتحدة، والمنظمات الإسلامية والعربية ومجموعة العشرين خدمة لمصالحها ومصالح أشقائها، والوقوف مع الحق والعدل، كما استقبلت بلادكم العديد من زعماء دول العالم وكبار المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة، فقد تمكنت المملكة خلال يومين من عقد ثلاث قمم سياسية متعددة الأطراف، وهي القمة (السعودية - الأمريكية)، وتم خلالها إعلان الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات المهمة، أما القمة الثانية فهي (قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية)، حيث اتفق القادة على محاربة الإرهاب بجميع أشكاله، والقمة الثالثة هي (القمة العربية - الإسلامية - الأمريكية)، بمشاركة العديد من قادة الدول العربية والإسلامية، وقد ركزت على الشراكة الوثيقة بين الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التطرف والإرهاب، وتعزيز قيم ومبادىء التعايش والتسامح، بالإضافة إلى التصدي للأجندات المذهبية والطائفية والتدخل في شؤون الدول، وكذلك مواجهة القرصنة وحماية الملاحة، وشهدت انطلاق أول مركز عالمي لمكافحة الفكر المتطرف في مدينة الرياض.

وهذه القمم الثلاث تجسد ما تحظى به المملكة العربية السعودية من مكانة وتقدير على المستوى الدولي، وتؤكد حرصها على تعزيز أواصر التعاون بينها وبين الدول الشقيقة والصديقة، ودورها المحوري في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

وحرصاً على تعزيز علاقات المملكة مع دول العالم، فقد قمنا بزيارة عدد من الدول الشقيقة والصديقة ومنها (ماليزيا، واندونيسيا، وبروناي، واليابان، وجمهورية الصين الشعبية، والأردن، وروسيا الاتحادية)، بحثنا خلالها سبل تطوير العلاقات الثنائية، وتطوير الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، بالإضافة الى القضايا ذات الاهتمام المشترك، وأثمرت هذه الزيارات عن نقلة في مسار العلاقات مع تلك الدول، ستسهم -بإذن الله- في خدمة المصالح المشتركة والسلام العالمي.

أيها الإخوة والأخوات:

إننا نؤكد موقف المملكة الثابت من الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، والمملكة تعتبر القضية الفلسطينية في مقدمة اهتماماتها، وسيظل موقفها كما كان دائما مستنداً إلى ثوابت ومرتكزات تهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل، على أساس استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه المشروع في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي رحب بها المجتمع الدولي، وفي هذه المناسبة فإن المملكة تؤكد استنكارها وأسفها الشديد للقرار الأمريكي بشأن القدس لما يمثله من انحياز كبير ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثابتة في القدس التي كفلتها القرارات الدولية، وحظيت باعتراف وتأييد المجتمع الدولي.

ملتزمون بدعم الشرعية في الجمهورية اليمنية، ونسعى لحل سياسي في اليمن وفق قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦)

وبالنسبة للأزمة اليمنية فلم تكن عاصفة الحزم وإعادة الأمل خياراً لدول التحالف لدعم الشرعية في اليمن، بل كانت واجباً علينا جميعاً لنصرة إخواننا أبناء الشعب اليمني الشقيق، وما زلنا ملتزمين بدعم الشرعية في الجمهورية اليمنية لفرض سلطتها على كامل التراب اليمني، ونحن نسعى في هذا الإطار لحل سياسي في اليمن وفق قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ونتائج الحوار الوطني، وأن يؤدي ذلك لبدء مرحلة انتقالية تحقق الاستقرار في اليمن ومن ثم إعادة الإعمار.

وكما يعلم الجميع فإن واجبنا تجاه العالم الإسلامي لا يقف عند حد تقديم الخدمات والتسهيلات للمسلمين الوافدين إلى بلادنا، بل إنه يتعدى ذلك إلى الاهتمام بكل قضايا المسلمين والمشكلات التي تواجههم.

فالمملكة داعمة دائما للمنكوبين والمكلومين في شتى أصقاع الأرض، ومواقفها معروفة ومشهودة من قضايا المسلمين في كل مكان، ولقد أدانت المملكة العربية السعودية انتهاكات حقوق مسلمي الروهينغا وحرق مساجدهم، وقد تواصلت المملكة مع الأمين العام للأمم المتحدة، ونتج عن ذلك إدانة فورية من قبل الأمم المتحدة، كما دعت المملكة إلى طرح قرار أممي يدين تلك الانتهاكات.

أيها الإخوة والأخوات:

لا يخفى عليكم أن منطقتنا العربية تمر بمرحلة خطيرة تتعدد فيها الصراعات والأزمات، الأمر الذي يستوجب اليقظة والحذر لكل ما يحاك ضد أمننا واستقرارنا، وفي هذا المجال نعمل مع حلفائنا لمواجهة نزعة التدخل في شؤون دول المنطقة وتأجيج الفتن الطائفية، وزعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين، ودعم الإرهاب.

أيها الإخوة والأخوات :

إننا جزء من هذا العالم وعضو فاعل في الأسرة الدولية، وتشارك المملكة بفاعلية في مجال التنمية الدولية ، والإغاثة الإنسانية، وقد قامت المملكة بجهود ظاهرة في هذه الجوانب وبخاصة الجانب الإنساني بما تقدمه من دعم وإسهام في التخفيف من معاناة المحتاجين، جراء الكوارث الطبيعية، أو بسبب الحروب، وذلك من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، فكانت المملكة محل تقدير الدول والمنظمات والهيئات الإنسانية بما تقدمه من مساعدات للشعوب المحتاجة في أوقات الكوارث والمحن.

أشكر معالي رئيس مجلس الشورى، والإخوة والأخوات الأعضاء في المجلس على جهودهم ومساهماتهم، متمنياً لهم التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

بعد ذلك التقطت الصور التذكارية لخادم الحرمين الشريفين مع أعضاء مجلس الشورى، ثم صافح -رعاه الله- أعضاء المجلس.

حضر حفل الافتتاح صاحب السمو الأمير عبدالله بن مساعد بن عبدالرحمن وصاحب السمو الأمير سعد بن عبدالله بن تركي وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل وصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن سعود بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سعود العبدالله الفيصل وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن سعد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن فهد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الأمير الدكتور عبدالرحمن بن سعود الكبير وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير سطام بن سعود بن عبدالعزيز وصاحب السمو الأمير الدكتور سعود بن سلمان بن محمد وصاحب السمو الأمير فيصل بن سعود بن محمد وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني وصاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وصاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان وصاحب السمو الأمير أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن محافظ الدرعية وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدولة لشؤون الطاقة وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز المستشار في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية وصاحب السمو الأمير محمد بن سلمان بن محمد وصاحب السمو الأمير سعد بن عبدالله بن مساعد وصاحب السمو الأمير خالد بن عبدالعزيز بن عياف وزير الحرس الوطني وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن مساعد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد الفيصل المستشار بالديوان الملكي وصاحب السمو الأمير عبدالرحمن بن محمد بن عياف الأمين العام لمجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد بن فهد بن عبدالعزيز المستشار بالديوان الملكي وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن سلطان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن تركي الفيصل نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة وصاحب السمو الملكي الأمير نواف بن نايف بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن هذلول بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة نجران وصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور سعود بن سلمان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن خالد بن سلطان المستشار بالديوان الملكي وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن تركي نائب أمير منطقة الجوف وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالإله بن عبدالعزيز وأصحاب المعالي والفضيلة وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون لدى المملكة.

في بيان لمجلس الشورى بمناسبة الذكرى الثالثة لمبايعة خادم الحرمين الشريفين:

في عهد الملك سلمان تعزز موقع المملكة ومكانتها الإقليمية والدولية

رفع مجلس الشورى أخلص التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة الذكرى الثالثة للبيعة المباركة لمقامه الكريم -يحفظه الله-.

جاء ذلك خلال جلسته العادية السادسة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة للمجلس التي عقدها يوم الاثنين ٧ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧م؛ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأكد المجلس في بيان تلاه الأمين العام المساعد الأستاذ خالد بن موسى الضبيبان أن ذكرى مرور ثلاث سنوات على مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ملكاً للمملكة هي فرصة لتقدير الجهود العظيمة التي يبذلها -يحفظه الله- في تطوير بلادنا وتحديثها على كل المستويات ومن أبرزها اختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع حيث يؤكد هذا القرار الحكيم بعد نظر خادم الحرمين الشريفين وحرصه على استقرار الدولة.

وأشار المجلس إلى أن المملكة العربية السعودية قد حققت خلال السنوات الثلاث الماضية حضوراً لافتاً في عدة مجالات؛ حيث جاء الإعلان عن رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ لتحافظ المملكة على ما تحقق من منجزات وتضع حجر الأساس لمستقبلها الاقتصادي والتنموي والاجتماعي برؤية عصرية؛ وفي هذا الصدد تم الإعلان عن مشروعات كبرى مثل مشروعات نيوم والبحر الأحمر وغيرها من المشروعات العملاقة انطلاقة كبرى نحو اقتصاد جديد لا يؤثر فيه سعر النفط ولا تقلبات الأسواق كما يقلل من البطالة.

ورأى المجلس أن أمر خادم الحرمين الشريفين الذي قضى بإنشاء مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود للحديث النبوي الشريف يؤكد قولاً وعملاً على مبدأ إسلامي عظيم وهو الاعتدال والوسطية باعتبار أن سنة المصطفى الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام منهجاً وسطاً.

وعد المجلس إنشاء لجنة عليا برئاسة سمو ولي العهد لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة بقضايا الفساد أحد القرارات المهمة التي ستحدث نقلة كبيرة على مستوى النزاهة والشفافية وأمان بيئة العمل وسينعكس ذلك وبشكل واضح على استقطاب الاستثمار الأجنبي مما يعزز الاقتصاد الوطني.

ولفت المجلس النظر إلى تنامي موقع المملكة العربية السعودية الإقليمي والدولي وتعززت مكانتها -بفضل من الله- ثم بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجها الملك سلمان والتي ترتكز على ثوابت المملكة السياسية مع مواكبة المتغيرات الطارئة وفي هذا الجانب أشاد المجلس بالجولات الملكية التي قام بها -أيده الله- وشملت العديد من الدول الشقيقة والصديقة المؤثرة في صنع القرار الإقليمي والدولي.

ونوه المجلس بحكمة خادم الحرمين الشريفين ووقفته الشجاعة في حفظ أمن المملكة والمنطقة من خلال استجابته لنداء الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي للوقوف ضد المليشيا المسلحة التي انقلبت على الشرعية وباتت سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب اليمني ومقدراته وذلك بدعم خارجي إرهابي أثم لا يرى مستقبلاً للمنطقة إلا في الفوضى والتدمير والقتل.

وعلى الصعيد الإنساني أشار المجلس إلى العطاء المتدفق والرعاية المتواصلة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ وقد ترسخ اسمه -رعاه الله- كأحد منابع العطاء والإنسانية المتدفقة حباً في عمل الخير والبذل.

وشدد المجلس على أن هذه الذكرى الغالية تستدعي أن نستشعر الأمانة الملقاة على عواتقنا جميعاً تجاه بلادنا الغالية وأن نتحمل المسؤولية - كل من موقعه وفي مجاله- ونسهم بالعمل الجاد والتفاني في أداء الواجب، فالأوطان لا تتقدم ولا تزدهر ولا تحافظ على سيادتها وتحمي مكتسباتها إلا بوحدة الصف بين الشعب والقيادة، وهو ما سطرته صفحات التاريخ المعاصر منذ أن تبوأت المملكة موقعها على خارطة العالم، وما سيبقى -بمشيئة الله- ركيزة أساسية في العلاقة التي تجمع أبناء هذه البلاد الطاهرة في نسيج واحد لا تزيده الأيام إلا تماسكاً ورسوخاً، مستمدين دستورنا وسياستنا من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وسأل المجلس المولى القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يمدهم بالعون والتوفيق في خدمة وطنهم وشعبهم وأمتهم الإسلامية، وأن يديم لهذه البلاد أمنها واستقرارها أعواماً عديدة.

رئيس مجلس الشورى: عهد الملك سلمان زاهر بالخير والحزم والأمل ورؤية طموحة

رفع معـالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ التهاني والتبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وأبناء الشعب السعودي الكريم بمناسبة الذكـــرى الثالثـة لتولي خـــادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم.

وأكد معاليه -في تصريح صحفي- أن ذكرى البيعة مناسبة لاستذكار ما تحقق في عهد الملك سلمان من أعمال وإنجازات عظيمة في وقت قصير بقرارات حكـيمة يستدعيها الحاضر وتراعي المستقبل، وبها -بعد عون الله- تمضي المملكة العربية السعودية في ركب التطوير والإصلاح.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى: إن اختيار خادم الحرمين الشـــريفين لصاحب السمو الملكي الأمير محـــمد بن سلمان ولياً للعهد يأتي في سياق أوامره -رعاه الله- الحكيمة ونظرته المستقبلية التي عهدت عنه؛ فالملك سلمان ذو خبرة طويـــلة في مؤسسة الحكم وأحد أركانها مسانداً لإخوانه الملوك -رحمهم الله-.

وأشار إلى أن الملك سلمان يتطلع دائماً إلى تنمية شاملة تهدف إلى إحداث تنمية متوازنة في جميع مناطق المملكة، وتنويع مصادر دخل الدولة، والعمل على رفع كفاءة الاقتصاد وأداء الاجهزة الحكومية، وتوفير خدمات مثلى للمواطنين في ظل اقتصاد متطور يسهم فيه القطاع الخاص بالعمل والاستثمار ويفتح الوظائف أمام المؤهلين من أبناء الوطن؛ وهو الأمر الذي تحققه رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي بدت تتضح معالمها مع الميزانية العامة للدولة ١٤٣٩/١٤٤٠هـ.

وأضاف معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ: إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز قد اهتم برعاية مصالح المملكة السياسية والاقتصادية بكل حزم، حيث عمل على تشكيل التحالفات السياسية والعسكرية لمواجهة قوى الشر ومن خلال شبكة علاقات دولية واسعة تقدر للمملكة مكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية مما حفظ أمن بلادنا وأمن المنطقة».

وعد هذه المناسبة امتدادا لكل مناسبة وطنية سعيدة تمر على المملكة التي يعتز بها أبناء الشعب السعودي الكريم وهم في أمن وأمان ومسيرة من النهضة والتطور؛ وعهد زاهر بالخير والحزم والأمل؛ وبرؤية متكاملة وطموحة؛ وخطى ثابتة بقيادة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله -.

ودعا رئيس مجلس الشورى في ختام تصريحه المولى عز وجل أن يديم الله على بلادنا الأمن والإيمان، وأن يحفظها من كيد الكائدين، وأن يمد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين بتوفيقه وتسديده.

نائب رئيس مجلس الشورى: الأعمال الجليلة للملك سلمان سيخلدها التاريخ

د . محمد الجفري
نائب رئيس مجلس الشورى

جدّد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري البيعة لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة الذكرى الثالثة لتوليه -أيده الله- مقاليد الحكم في البلاد.

وعبر معاليه عن بالغ اعتزازه وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- نظير ما قام به من أعمال جليلة سيخلدها التاريخ محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً.

وقال معاليه: إن المتمعن في سيرة خادم الحرمين الشريفين يجد فيها المحنك الإداري والخبير التنموي ورجل السياسة والإنسان الذي يقف وراء العديد من الأعمال الإنسانية والإغاثية لمختلف شعوب العالم؛ وهو الأمر الذي انعكس على سنوات عهده المضيئة الزاهرة بالخير والأمن والسؤدد.

وأضاف: إننا نحتفي في هذا اليوم بالعام الثالث وهو حافل بالحزم والشفافية والمنجزات، التي تحققت ومنها صدور الميزانية العامة للدولة التي حملت بشائر التطوير والإصلاح.

ونوّه معالي الدكتور محمد بن أمين الجفري بالأرقام القياسية والتاريخية للميزانية للعام المالي ١٤٣٩-١٤٤٠هـ التي زفّ بشائر خيرها قائد مسيرتنا وباني نهضة بلادنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- حيث قدرت مصروفاتها بـ (٩٧٨) مليار ريال فيما قدّرت الإيرادات بـ (٧٨٣) مليار ريال وإنفاق رأسمالي إجمالي يزيد على ٣٠٠ مليار ريال بما يعد محفزاً وداعماً للاقتصاد ومولداً للوظائف بوظائف نوعية.

كما أن من أهم ما تميزت به هذه الميزانية أن ٥٠٪ منها من مصادر غير نفطية وهذا بحق يؤكد نجاح سياسة تنويع مصادر الدخل التي يقودها سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز لتحقيق وتمكين الدولة من تحقيق تنمية مستدامة وعدم الاعتماد على مصادر دخل نفطية.

وفي ختام تصريحه سأل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الله تعالى أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهد الأمين، وأن يديم عليها أمنها واستقرارها.

مساعد رئيس مجلس الشورى :
ذكرى البيعة تجديد وولاء تزامناً مع ميزانية الخير والبناء

د . يحيى الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

وصف معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ذكرى البيعة الثالثة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- مقاليد الحكم بالذكرى الخالدة التي يستشعر من خلالها الشعب السعودي أهمية تجديد العهد والولاء لقائد المسيرة وسط تطورات وتحديات داخلية وخارجية تستوجب الوقوف صفاً واحداً لجانب القيادة الرشيدة لرفعة الوطن وسموه.

وأكد معاليه في تصريح صحفي بهذه المناسبة أن ما تحقق من إنجازات في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز منذ توليه مقاليد الحكم في الثالث من ربيع الآخر لعام ١٤٣٦هـ الموافق ٢٣ يناير ٢٠١٥م دلالة على النظرة الثاقبة له أيده الله والحكمة في التعامل مع الأحداث والمستجدات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وأشار في هذا الصدد إلى أن الملك سلمان دأب منذ توليه مقاليد الحكم على العمل على رفعة المملكة وشعبها ما جعلها أنموذجاً عالمياً يحتذى بات يستشعره الشعب السعودي ويلامسون أثره في كل شبر من المملكة تطويراً وإنماءً وازدهاراً لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاستدامة التنموية لمواكبة التقلبات الاقتصادية، والتحديات الإقليمية.

وأبان معاليه أن عهد الحزم والعزم لم يألو جهداً في خدمة الحرمين الشريفين، مشيراً إلى ما حملته وتحمله مضامين خطابات خادم الحرمين الشريفين من تركيز واهتمام بخدمة الحرمين الشريفين وخدمة ضيوف الرحمن معززًا بذلك الأسس الراسخة التي قامت عليها المملكة.

ونوه معالي الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان بحزم وعزم خادم الحرمين الشريفين لمحاربة الفساد عندما أمر بتشكيل لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظه الله- لحصر واجتثاث الفساد؛ ما يؤكد انطلاق المملكة نحو مرحلة جديدة لتعزيز أركان البناء والانتقال لمرحلة جديدة لرفعة البلاد وحماية مصالح العباد.

ورفع معالي مساعد رئيس مجلس الشورى التهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين ولسمو ولي العهد وللشعب السعودي بمناسبة صدور ميزانية الدولة للعام المالي ١٤٣٩/ ١٤٤٠ هـ.

وأشار معاليه إلى أنه ليس بمستغرب أن تعد هذه الميزانية هي الأكبر في تاريخ المملكة بالنظر إلى الجهود التي تبذلها القيادة الرشيدة لرفعة الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على مصادر النفط.

وأضاف معاليه: إن هذه الميزانية وبالإشارة إلى حجمها كأكبر ميزانية على الرغم من تدني أسعار النفط تأتي وسط ظروف ومتغيرات مهمة على الصعيد الداخلي خصوصاً وسط جهود المملكة لتنمية الاستثمارات وتواصلاً لعملية التنمية التي بدأتها المملكة منذ سنوات في جعلها تنمية تراكمية تتوج برؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تقوم على التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل لتكون الإيرادات السنوية من غير النفط.

وسأل معاليه في ختام تصريحه المولى عز وجل أن يحفظ للمملكة أمنها واستقرارها وأن يديم عليها رخاءها في ظل القيادة الرشيدة.

خادم الحرمين الشريفين يستقبل رئيس مجلس النواب المصري

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض معالي رئيس مجلس النواب بجمهورية مصر العربية الدكتور علي عبدالعال.

ونقل معاليه لخادم الحرمين الشريفين تحيات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، فيما أبدى الملك المفدى نقل تحياته لفخامته.

وجرى خلال الاستقبال، استعراض العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، ومجالات التعاون بين المملكة ومصر في المجال البرلماني.

حضر الاستقبال، معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ومعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ومعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار بن عبيد مدني.

كما حضر من الجانب المصري، معالي الأمين العام لمجلس النواب المستشار أحمد سعد الدين عبدالرحيم، ورئيس ائتلاف دعم مصر رئيس اتحاد الصناعات النائب محمد زكي صادق، ورئيس لجنة الشؤون العربية النائب سعد سليم الجمال، ورئيس لجنة حقوق الإنسان النائب علاء سعيد إبراهيم، وسفير مصر لدى المملكة ناصر حمدي، وعدد من النواب.

رئيس مجلس الشورى يبحث مع رئيس مجلس النواب المصري تعزيز العلاقات الثنائية والبرلمانية بين المملكة ومصر

عقد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس اجتماعاً مع معالي رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال خلال الزيارة الرسمية التي قام بها للمملكة العربية السعودية تلبية للدعوة الرسمية التي تلقاها من معالي رئيس مجلس الشورى.

ورحب معالي رئيس مجلس الشورى في مستهل الاجتماع بمعالي

رئيس مجلس النواب المصري والوفد المرافق له مقدراً لهم تلبية الدعوة لزيارة المملكة.

واستعرض معالي رئيس مجلس الشورى خلال الاجتماع ما يربط المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وشعبي البلدين الشقيقين من علاقات تاريخية، مؤكداً عمق العلاقات بين البلدين وقيادتيهما وشعبيهما، وأهمية السعي لتعزيزها ولا سيما على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب المصري.

وقدم معاليه نبذة عن مسيرة مجلس الشورى في المملكة ولجانه المتخصصة ودوره التشريعي والرقابي.

ووصف معاليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ بأنها مشروع كبير سينقل المملكة العربية السعودية إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وسيسهم في إعادة الكثير من القطاعات إلى المسار الصحيح من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر دخل الدولة وزيادة دور القطاع الخاص في المملكة.

من جانبه أعرب معالي رئيس مجلس النواب المصري عن سعادته بزيارة المملكة.

وأكد متانة العلاقات الثنائية التي تربط بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات، وقدم نبذة عن مجلس النواب المصري واختصاصاته، ووجه معاليه الدعوة لمعالي رئيس مجلس الشورى لزيارة جمهورية مصر.

بعد ذلك جرى بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك التي تصب في تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب المصري، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين من خلال تبادل الزيارات بينهما بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

وأكد عدد من أعضاء مجلسي الشورى والنواب في مداخلاتهم خلال الاجتماع على عمق العلاقات الثنائية التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين، داعين إلى الرفع من مستوى التعاون بين المجلسين والتنسيق بينهما في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وفي ختام الاجتماع تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة، ثم صحب معالي رئيس مجلس الشورى الضيف والوفد المرافق له في جولة في أروقة المجلس والقاعة الكبرى والقاعة الأندلسية.

وقد أقام معالي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ مأدبة غداء تكريماً لمعالي رئيس مجلس النواب المصري والوفد المرافق له في مقر المجلس.

حضر الاجتماع ومأدبة الغداء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وعدد من أعضاء مجلس الشورى رؤساء اللجان المتخصصة في المجلس وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المصرية في المجلس برئاسة رئيس اللجنة الأستاذ عساف أبوثنين وعدد من أعضاء مجلس الشورى.

فيما حضر من الجانب المصري معالي الأمين العام لمجلس النواب المستشار أحمد سعد الدين عبدالرحيم، ورئيس ائتلاف دعم مصر رئيس اتحاد الصناعات النائب محمد زكي صادق، ورئيس لجنة الشؤون العربية النائب سعد سليم الجمال، ورئيس لجنة حقوق الإنسان النائب علاء سعيد إبراهيم، وسفير مصر لدى المملكة ناصر حمدي، وعدد من النواب.

رؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون يشددون على أهمية توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول المجلس

اختتمت في دولة الكويت الشقيقة أعمال الاجتماع الحادي عشر لرؤساء مجالس الشورى والنواب والأمة والوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد يومي ٢١ و ٢٢ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ الموافق ٨و٩ يناير ٢٠١٨م، بحضور وفد مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأكد رؤساء المجالس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيانهم الختامي أهمية توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأوصى المجتمعون في بيانهم الختامي بمناقشة توطين الوظائف الذي اختاروه موضوعا مشتركًا للعام ٢٠١٨ في إطار أعمال المجالس، داعين مجلس الأمة الكويتي إلى تنفيذ الأنشطة والفعاليات المتعلقة بهذا الموضوع بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وثمنوا كلمة سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، مؤكدين أهمية ما ورد فيها من مضامين، إذ جاءت لتؤكد أهمية الحرص على التعاون والتشاور على المستويات كافة بغية مواجهة التحديات التي تعترض المسيرة الخليجية المشتركة.

واتخذ رؤساء المجالس التشريعية الخليجية عددًا من القرارات بشأن المواضيع المدرجة على جدول أعمال اجتماعهم، وأبرزها الاطلاع على توصيات ملتقى «هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل التهديدات التي تواجهها»، إذ عبروا عن بالغ شكرهم وتقديرهم لمجلس النواب البحريني على استضافته وتنظيمه الملتقى مثمنين توصياته المهمة.

واطلعوا على ما تم من إجراءات بشأن تعزيز العلاقات مع البرلمانات والاتحادات البرلمانية الخارجية، ووجهوا باستمرار العمل على كل ما من شأنه تعزيز العلاقات القائمة.

وكلف المجتمعون مجلس الأمة الكويتي بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لاستكمال الزيارات المتبادلة بين مجالس الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي، والموافقة على قيامه بتنسيق اجتماع خليجي أوروبي مشترك على هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

ووافق المجتمعون على قيام مجلس الأمة الكويتي باستكمال الاتصالات لتنفيذ زيارة وفد من مجالس الدول الأعضاء إلى الكونغرس الأميركي خلال العام ٢٠١٨، وعلى قيام المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتنسيق اجتماع بين مجالس الدول الأعضاء ومجموعة أميركا اللاتينية والكاريبي على هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

وأحيط رؤساء المجالس التشريعية خلال الاجتماع علمًا بما لدى الدول الأعضاء من تجارب ورؤى حيال موضوع خطر الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، وسبل مكافحتها.

ورفع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية برقيات شكر وتقدير لسمو أمير الكويت وولي عهده لاستضافة الكويت هذا الاجتماع، وعلى ما أحيطوا به من حفاوة في الاستقبال وكرم الضيافة مما أسهم في تأمين إنجاح فعاليات الاجتماع وخروجه بقرارات ونتائج ايجابيه تعزز آفاق التعاون المشترك.

كما عبروا عن شكرهم وامتنانهم لمجلس الأمة الكويتي، وعلى رأسه رئيس المجلس الأستاذ مرزوق الغانم على كرم الضيافة وحسن الاستقبال اللذين قوبل بهما رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة.

وضم وفد مجلس الشورى عضوي مجلس الشورى أعضاء لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية التابعة للاجتماع الدوري لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الدكتور زهير الحارثي والدكتور عبدالمحسن آل الشيخ.

ورافق الوفد الأمين العام المكلف خالد الضبيبان والمتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور محمد المهنا، ومدير عام ادارة العلاقات العامة والمراسم عمرو الماضي، ومدير إدارة المراسم محمد البراهيم، ومدير عام الشعبة البرلمانية خالد المنصور.

الشيخ صباح الأحمد مخاطبًا رؤساء المجالس الخليجية:
دوركم كممثلين لأبناء دول المجلس حيوي ومكمل لدور الأجهزة الرسمية في دولنا

وكان سمو أمير دولة الكويت الشقيقة الشيخ صباح الأحمد الصباح قد افتتح أعمال الاجتماع الحادي عشر لأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وعدد من المسؤولين.

وقد أعرب سمو الشيخ صباح الأحمد في كلمته التي افتتح بها أعمال الاجتماع عن تفاؤله بعقد هذا اللقاء باعتبارها ترجمة للنوايا النبيلة وتعبيرًا صادقًا من قبل الجميع وتمثل جهدًا خيِّرًا وآلية مؤثرة ستدفع بمسيرة العمل الخليجي المبارك إلى ما يحقق تماسكها واستمرار الحفاظ عليها لتلبية آمال وتطلعات أبناء دول المجلس.

وقال سموه: « إن دوركم كممثلين لأبناء دول المجلس حيوي وبناء ومكمل لدور الأجهزة الرسمية في دولنا ورافد لها في مواجهة العديد من التحديات فأنتم الجهاز التشريعي في دولنا الذي يساعد في رسم خارطة طريق التنمية والبناء والنماء والتواصل في ظل هذه الظروف الدقيقة التي تتطلب منا جميعًا إدراك أبعادها ومخاطرها، فشعوبنا تتطلع بكل الأمل لهذا اللقاء لتحقيق طموحها في الاستقرار والرخاء والنماء. فما يجمعنا من وشائج أسمى من أن يؤثر فيه خلاف نرى بأنه عابر مهما طال.»

ورأى أن الكيان الخليجي قد حقق على مدى العقود الأربعة الماضية لمسيرته أهدافًا ومكتسبات تعزز من قدرته على تلبية آمال أبناء دول المجلس والمحافظة على ما حققه مجلس التعاون الخليجي من مكانة مرموقة بين الدول والتجمعات الدولية.

كما ألقى رئيس مجلس الأمة الكويتي الأستاذ مرزوق الغانم كلمة رفع خلالها شكره وتقديره لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على دعمهم ورعايتهم المتواصلة لأعمال هذا الاجتماع، مؤكداً أهمية مثل هذه الاجتماعات ضمن خارطة العمل الخليجي المشترك بما يؤكد متانة العلاقات التي تجمع بين دول المجلس .

بدوره أعرب معالي رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين الأستاذ أحمد بن إبراهيم الملا عن خالص الشكر والتقدير، لأصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية الخليجية، على ما أبدوه من تعاون ودعم، خلال فترة ترؤسه للاجتماع الدوري العاشر، الذي أقيم في مملكة البحرين، وما تم من مبادرات وإجراءات، تنفيذًا لتوصيات البيان الختامي، ونتائج أعمال الاجتماع الدوري العاشر.

من جانبه قدم معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني في كلمة ألقاها بهذه المناسبة شكره لسمو أمير دولة الكويت على رعايته المستمرة لكل شأن خليجي تعزيزاً للتعاون الخليجي على مختلف الصعد، مشيراً إلى أن

الاجتماع الحادي عشر لرؤساء المجالس الخليجي يعد أحد الأدوات المهمة في تقارب الشعوب الخليجية.

وناقش رؤساء المجالس التشريعية الخليجية خلال الاجتماع عددًا من الموضوعات المتعلقة بتعزيز وتفعيل العمل المشترك بين الدول الأعضاء في مجال أعمال المجالس التشريعية، حيث اطلعوا على التقرير السنوي لرئيس الاجتماع الدوري العاشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية واللجان التابعة له بدول مجلس التعاون للعام ٢٠١٧م، وموجز عن مسيرة العمل الخليجي المشترك للعام ٢٠١٧م.

سمو أمير دولة الكويت وولي عهده يستقبلان رئيس مجلس الشورى

استقبل سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة بقصر السيف معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وذلك بمناسبة انعقاد اجتماعهم الحادي عشر بدولة الكويت.

كما استقبل ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بقصر السيف معالي رئيس مجلس الشورى وأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني.

حضر الاستقبالين معالي رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت الأستاذ مرزوق علي الغانم وعدد من المسؤولين.

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ معالي رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة الأستاذ أحمد بن إبراهيم الملا وذلك على هامش أعمال الاجتماع الحادي عشر لأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والوطني والنواب والأمة الذي عقد في دولة الكويت.

رئيس مجلس الشورى يستقبل رئيس مجلس النواب البحريني

وجرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات المتعلقة بجدول أعمال الاجتماع، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وخاصة في مجالات العمل البرلماني المشترك.

حضر الاستقبال أعضاء وفدي مجلس الشورى ومجلس النواب البحريني.

قام معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ وأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بزيارة لمقر مجلس الأمة الكويتي وذلك على هامش أعمال اجتماعهم الحادي عشر.

وقد رحب معالي رئيس مجلس الأمة الأستاذ مرزوق علي الغانم -في

رئيس مجلس الشورى ورؤساء المجالس الخليجية يزورون مقر مجلس الأمة الكويتي

كلمة ألقاها- برؤساء المجالس الخليجية الذين حضروا جانبًا من مداولات جلسة مجلس الأمة مؤكداً على الروابط الخليجية الواحدة التي تجمع قادة وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

واستذكر الغانم المواقف البطولية لقادة وشعوب دول مجلس التعاون إبان الاحتلال الغاشم لدولة الكويت، ورفرفة أعلام دول المجلس الظافرة في سماء الكويت سعيدة بالتحرير ومبتهجة بالانتصار الكبير.

وقال: إنني اليوم أتذكر المقولةَ الرائعة، والعبارةَ الذائعة، التي أطلقها الملك فهد بن عبدالعزيز -طيب الله ثراه- والتي لخَص بها مشاعر كل أبناء الشعب السعودي والخليجي، عندما قال بتعبيرٍ حازم إما أن تبقى الكويت، وإما أن تزولَ السعودية والكويت».

وفي ختام الزيارة قام رؤساء المجالس الخليجية بجولة داخل أروقة المجلس وردهاته.

رئيس مجلس الشورى يجري محادثات بناءةً مع الرئيس بوتفليقة وكبار المسؤولين الجزائريين لتعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة والجزائر

الرئيس بوتفليقة يستقبل رئيس مجلس الشورى

أجرى معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال الزيارة الرسمية التي قام بها لجمهورية الجزائر خلال شهر ربيع الآخر ١٤٣٩هـ بدعوة من معالي رئيس مجلس الأمة الجزائري الأستاذ عبد القادر بن صالح؛ محادثات مع فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودولة رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الأمة والمجلس الشعبي الوطني وعدد من كبار المسؤولين في الجزائر.

فقد استقبل فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة معالي رئيس مجلس الشورى، الذي نقل لفخامته تحيات أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله-، فيما حمله فخامة الرئيس الجزائري تحياته إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى في تصريح أدلى به عقب اللقاء: إن الرئيس الجزائري اطمأن على الأوضاع في المنطقة وفي المملكة بشكل خاص.

وأشار من جهة أخرى إلى أنه أبلغ فخامة الرئيس بالنتائج التي تمخضت عنها زيارته للجزائر.

وأكد معاليه أن التعاون بين المملكة والجزائر سيتجدد ويزداد في المستقبل في مختلف الميادين بعد اللقاءات التي أجراها مع مختلف المسؤولين الجزائريين، مبينًا أن اللقاء كان فرصة أيضًا لإبلاغ فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة أن الأمور في المملكة على أحسن حال، مشيرًا إلى أنه تناول معه المشاكل التي تعرفها دول الجوار.

وأشاد معالي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ في هذا الإطار بحكمة خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- التي جنبت المملكة الكثير من المخاطر.

حضر اللقاء معالي رئيس مجلس الأمة الجزائري عبدالقادر بن صالح، ودولة رئيس الوزراء أحمد أويحيى ومعالي وزير الشؤون الخارجية عبدالقادر مساهل.

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد اجتمع خلال الزيارة مع معالي رئيس مجلس الأمة الجزائري عبدالقادر بن صالح، واستعرض الجانبان خلال الاجتماع الوضع العربي

آل الشيخ يبحث مع ابن صالح تنسيق المواقف بين البلدين في المحافل البرلمانية

والإسلامي الراهن؛ والتحديات التي تواجه الأمتين العربية والإسلامية على ضوء التطورات الأخيرة والتهديدات التي تحدق بهما

وأكدا ضرورة الرفع من مستوى تنسيق المواقف بين البلدين الشقيقين في المحافل البرلمانية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المشتركة، وشددا على ضرورة مكافحة الإرهاب على جميع المحاور.

وعرض رئيس مجلس الأمة الجزائري تجربة بلاده في هذا المجال، مبرزًا سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي بادر بها الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، التي مكنت من عودة واستتباب الأمن ومباشرة البرامج التنموية وسمحت بالاستجابة لمتطلبات المواطنين.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى من جانبه بالدور الذي قامت به الجزائر من أجل إقناع العالم بأن الإرهاب ظاهرة عالمية، واصفًا الجزائر بـ "القدوة فيما يتعلق بالدفاع عن الوطن والدين». واتفق الجانبان على دعم عمل مجموعة الأخوة الجزائرية - السعودية بما يعزز التعاون بين البلدين خدمة للشعبين وتوسيعه إلى مجالات أخرى وفقًا لإرادة قيادتي البلدين .

في ذات السياق استقبل دولة رئيس الوزراء الجزائري السيد أحمد أويحيى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأكد الجانبان خلال اللقاء ضرورة الرفع من مستوى تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المشتركة.

رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري: للمملكة مكانة خاصة في قلوب الجزائريين

كما استقبل معالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري السعيد بوحجة معالي رئيس مجلس الشورى، وتركزت المحادثات بين الجانبين وفقًا لبيان المجلس الشعبي الوطني بالجزائر، على التحديات الراهنة التي تواجه الأمتين العربية والإسلامية والوضع الأمني الذي تمر به بعض دول المنطقة.

وعبر معالي رئيس مجلس الشورى عن حاجة البلدين لمثل هذه اللقاءات، قائلا: إن الجزائر عرفت الإرهاب قبل الجميع وحاربته وحدها، وتمكنت بفضل من الله ثم بسياسة الوفاق والمصالحة الوطنية التي أرسى معالمها فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة من استعادة الأمن والسلم والاستقرار بالبلاد مما يجعل منها مدرسة رائدة في هذا المجال.

ونوه بوحجة بالعلاقات التاريخية بين المملكة وشقيقتها الجزائر، وبمكانة المملكة العربية السعودية في قلوب الجزائريين بصفتها حاضنة قبلة المسلمين، مستذكرًا في هذا الإطار ما قدمته المملكة من دعم لثورة التحرير الجزائرية.

وشدد الطرفان على ضرورة محاربة الإرهاب بأشكاله كافة، والعمل من خلال مجموعة الصداقة بين المجلسين التي ستنشأ قريبًا على دعم التواصل الإعلامي والاقتصادي والسياسي بين البلدين.

من جهة أخرى اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى مع معالي وزير الطاقة الجزائري مصطفى قيطوني. وتناول الاجتماع علاقات التعاون بين البلدين وآفاق تطوير شراكة استراتيجية بينهما سيما في مجال الطاقة.

وتبادل الجانبان وفق بيان لوزارة الطاقة الجزائرية وجهات النظر حول مواضيع ذات الاهتمام المشترك مثل النشاط البترولي والطاقات المتجددة. كما تناولا آفاق تطوير شراكة استراتيجية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في عدد من المجالات بينها مجال الطاقة.

ووصف الوزير قيطوني في تصريح عقب اللقاء العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والجزائر بأنها علاقات ممتازة، وقال: إننا نعمل معًا لجعلها أكثر قوة حيث درسنا أفضل السبل لتطوير فرص الأعمال والاستثمار في بلدينا، كما أكدنا على ضرورة تبادل تجاربنا وخبراتنا في مجال الطاقة وأن ننسق معًا أكثر في مجال التكوين و تقاسم المهارات.

رئيس مجلس الشورى يجتمع مع وزير الطاقة ورئيس المجلس الدستوري

أجرى معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال الزيارة الرسمية التي قام بها لجمهورية الجزائر خلال شهر ربيع الآخر ١٤٣٩هـ بدعوة من معالي رئيس مجلس الأمة الجزائري الأستاذ عبد القادر بن صالح؛ محادثات مع فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودولة رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الأمة والمجلس الشعبي الوطني وعدد من كبار المسؤولين في الجزائر.

فقد استقبل فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة معالي رئيس مجلس الشورى، الذي نقل لفخامته تحيات أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله-، فيما حمله فخامة الرئيس الجزائري تحياته إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى في تصريح أدلى به عقب اللقاء: إن الرئيس الجزائري اطمأن على الأوضاع في المنطقة وفي المملكة بشكل خاص.

وأشار من جهة أخرى إلى أنه أبلغ فخامة الرئيس بالنتائج التي تمخضت عنها زيارته للجزائر.

وأكد معاليه أن التعاون بين المملكة والجزائر سيتجدد ويزداد في المستقبل في مختلف الميادين بعد اللقاءات التي أجراها مع مختلف المسؤولين الجزائريين، مبينًا أن اللقاء كان فرصة أيضًا لإبلاغ فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة أن الأمور في المملكة على أحسن حال، مشيرًا إلى أنه تناول معه المشاكل التي تعرفها دول الجوار.

وأشاد معالي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ في هذا الإطار بحكمة خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- التي جنبت المملكة الكثير من المخاطر.

حضر اللقاء معالي رئيس مجلس الأمة الجزائري عبدالقادر بن صالح، ودولة رئيس الوزراء أحمد أويحيى ومعالي وزير الشؤون الخارجية عبدالقادر مساهل.

اللجنة السعودية الجزائرية المشتركة تجتمع بالرياض في الربع الأول من عام ٢٠١٨

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد اجتمع خلال الزيارة مع معالي رئيس مجلس الأمة الجزائري عبدالقادر بن صالح، واستعرض الجانبان خلال الاجتماع الوضع العربي والإسلامي الراهن؛ والتحديات التي تواجه الأمتين العربية والإسلامية على ضوء التطورات الأخيرة والتهديدات التي تحدق بهما

وأكدا ضرورة الرفع من مستوى تنسيق المواقف بين البلدين الشقيقين في المحافل البرلمانية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المشتركة، وشددا على ضرورة مكافحة الإرهاب على جميع المحاور.

وعرض رئيس مجلس الأمة الجزائري تجربة بلاده في هذا المجال، مبرزًا سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي بادر بها الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، التي مكنت من عودة واستتباب الأمن ومباشرة البرامج التنموية وسمحت بالاستجابة لمتطلبات المواطنين.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى من جانبه بالدور الذي قامت به الجزائر من أجل إقناع العالم بأن الإرهاب ظاهرة عالمية، واصفًا الجزائر بـ "القدوة فيما يتعلق بالدفاع عن الوطن والدين». واتفق الجانبان على دعم عمل مجموعة الأخوة الجزائرية - السعودية بما يعزز التعاون بين البلدين خدمة للشعبين وتوسيعه إلى مجالات أخرى وفقًا لإرادة قيادتي البلدين .

في ذات السياق استقبل دولة رئيس الوزراء الجزائري السيد أحمد أويحيى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأكد الجانبان خلال اللقاء ضرورة الرفع من مستوى تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المشتركة.

كما استقبل معالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري السعيد بوحجة معالي رئيس مجلس الشورى، وتركزت المحادثات بين الجانبين وفقًا لبيان المجلس الشعبي الوطني بالجزائر،

الشورى يطالب البريد السعودي بتطوير خدماته أسوة بالشركات الدولية المنافسة

د. سعدون بن سعد السعدون
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

البريد السعودي
Saudi Post

طالب مجلس الشورى مؤسسة البريد السعودي -كجهة منظمة للبريد- بوضع إجراءات ونظم لمراقبة ومتابعة الخدمات البريدية بما يحقق تقديمها وفق معايير وجودة عالية.

كما طالب المؤسسة -بوصفها جهة مقدمة للخدمات البريدية- بتقديم الخدمات الضرورية لدعم التجارة الإلكترونية، وتطوير وتنويع خدماتها البريدية المقدمة للقطاعات التجارية والمالية أسوة بالشركات الدولية المنافسة، وتقديم خدمات خاصة للمواطنين الموجودين خارج المملكة لإيصال الوثائق والحوالات المالية لهم بسرعة وموثوقية.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال الجلسة العادية الأولى للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون بن سعد السعدون.

وجدد المجلس في قراره التأكيد على الفقرة الأولى من قراره ذي الرقم ٧/٥ والتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٤هـ التي تنص على: «إعادة هيكلة قطاع البريد، حيث تفصل الجهة المنظمة عن الجهات المقدمة للخدمة».

وكانت اللجنة قد أوضحت في معرض ردها على ما طالب به بعض الأعضاء بإعادة النظر في خدمة (مربح) والاستنارة برأي الجهات الحكومية والمستفيدين من هذه الخدمة، أوضحت أنها تتفق مع أهمية الاستفادة من هذه الخدمة، والتواصل مع الجهات الحكومية والمستفيدين من الخدمة؛ لأنها توفر على الجهات الحكومية فتح مكاتب لها، وتوفر على المواطنين تكلفة التنقل لإيصال الوثائق، وقد نجحت الخدمة مع الجامعات، وبدأت الجوازات في الرياض -كمرحلة أولى- في استخدام هذه الخدمة لإيصال الجوازات الجديدة والمجددة، وفي انتظار بقية الأجهزة الحكومية.

وفيما يتعلق بطريقة التوظيف في المؤسسة، بيَّنت اللجنة أن التوظيف يتم عن طريق الإعلان على بوابة المؤسسة الإلكترونية، وتتولى لجان التوظيف استقبال الطلبات، وإجراء المقابلات، والترشيح للوظيفة المعلن عنها.

وأكدت اللجنة أهمية توصيتها "الأولى وعدم تعارضها مع التوصية الثانية، لأنها تهدف إلى هيكلة قطاع البريد بما يضمن استقلالية منظم القطاع عن مقدمي الخدمات، وهذا سيسرِّع من إصدار نظام البريد الذي سبق أن طالب المجلس بإعداده بقراره رقم (٨/٩) وتاريخ ١-٤-١٤٢٩هـ، وسيسرِّع من تحويل المؤسسة إلى شركة قابضة؛ لأنها من أهداف إعادة الهيكلة.

وردًا على مرأه بعض الأعضاء بأن تطور البريد هو تطور بيروقراطي، وأن البريد لا يصل إلى المنزل بحجة عدم معرفة العنوان، أفادت اللجنة أن مؤشرات أداء المؤسسة تشير إلى التطور الذي تشهده المؤسسة في خدماتها، كما أن موثوقية تسليم الطرود إلى أصحابها يتم في حدود الوقت المسموح به عالمياً، واكتمال العنوان البريدي في جميع مدن المملكة ومحافظاتها ومراكزها.

وفيما يتعلق بأن اللجنة تبحث مع المؤسسة وضع خدمة (واصل)، حيث إن المؤسسة قد أنفقت أموالاً كثيرة وبذلت جهداً كبيراً لهذه الخدمة، لتتم الاستفادة من الخدمة، أبان الدكتور السعدون أن اللجنة تؤكد أن خدمة (واصل) تقوم بتوصيل البريد إلى المنازل، وذلك عن طريق العنوان الوطني الذي تُرسل من خلاله الوثائق الحكومية وغيرها، وستقوم اللجنة بمناقشة المؤسسة عن خدمة (واصل) في تقريرها المقبل.

أبرز الميليشيات الإرهابية بالمنطقة...!!

تنتشر هذه الميليشيات الإجرامية الآن في البلاد المضطربة، والتي كانت تحت سيطرة ديكتاتوريات قمعية، وتعتبر هي أهم أسباب ما آلت إليه الأمور في هذه الدول من اضطراب وعدم استقرار وخراب.

فلولا تلك الديكتاتوريات لما أصبحت هذه البلاد لاحقًا نهبا للقلاقل والمحن، وكل هذه الفتن. ويستغرب من يتباكى على تلك الأنظمة ، معتقدًا أن عودتها ستضمن عودة الأمن.؟! إنه الجهل السياسي المركب.

إن أهم وأقوى التنظيمات الإرهابية المسلحة بالمنطقة تتواجد الآن في: العراق، سوريا، اليمن، ليبيا، وغيرها. في الساحة العراقية تتواجد الآن ميليشيات عديدة، منها: الميليشيات الشيعية، وخاصة فيلق بدر، وعصائب أهل الحق، ولواء أبو الفضل العباس، وجيش المهدي، وجيش المختار.

ويشار إليها مجتمعة بـ«ميليشيات الحشد الشعبي». وتحظى هذه الميليشيات بالإضافة لاعتراف الحكومة العراقية الحالية، بإمكانات بشرية ومادية كبيرة. ومعظمها يتلقى دعمًا ماديًا ومعنويًا هائلًا منإيران..؟! ونتيجة لذلك، أصبح لهذه القوات دورًا عسكريًا وسياسيًا بالغ الخطورة على الساحة العراقية، وغيرها. وهناك ميليشيات سنية، وطائفية نشطة أقل قوة وتمكينًا.

أما أقوى التنظيمات الإرهابية المسلحة الخارجة على القانونين العراقي والدولي، فهي حركة «داعش»، التي تستهدف كل ما عداها، والتي تتمدد حاليًا في كل من العراق وسوريا، والتي تقول الدول المتنفذة في المجتمع الدولي إنها تحاربها، وأن القضاء عليها قد يستغرق سنوات.

حركة «داعش» الإرهابية ما زالت هي الأخطر، والأكثر تمكنًا ونفوذًا وسيطرة على الأرض، لدرجة أنها تدعي أنها «دولة». فهي تسمي نفسها «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ويرمز لها بـ «داعش». وتحيط الكثير من الشكوك بقيام ونمو وتوسع هذا التنظيم الإرهابي (السلاموي) الذي نشأ في محافظة

د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى سابقا
(١٤٢٦ – ١٤٣٨هـ)
أستاذ العلوم السياسية

الأنبار التي تسكنها غالبية سنية.

وظهر، أول ما ظهر عام ٢٠١٣م، في مدينة «الفلوجة» (في الأنبار، وتبعد عن بغداد ٦٠ كم) أثناء ما سمى بـ «انتفاضة المحافظات الغربية».

وأصبحت الفلوجة أول مدينة يسيطر عليها هذا التنظيم، ومنها أعلن عن إقامة ما يسمى بـ «دولة الخلافة الإسلامية».

وتعتنق هذه الحركة المشبوهة فكرًا دمويًا متخلفًا ومتحجرًا وبالغ التطرف، تدعي أنه الإسلامي الأصح .؟!. والإسلام النقي من هذا الفكر براء- كما هو معروف. ويتواجد أنصار لها وتوابع في كل من اليمن، وليبيا، وسيناء، والصومال، وشمال نيجيريا، وباكستان، وغيرها من البلدان العربية والإسلامية. وزعيم هذا التنظيم هو سيء الذكر أبو بكر البغدادي. وهو شخص يشتبه أنه صنيعة الموساد الإسرائيلي، ويقال أنه قتل أثناء معركة تحرير الموصل من داعش. وغالبية أنصار الحركة هم أتباع فكريين لداعش. إذ أنهم يؤيدون التوجه الأيديولوجي الداعشي دون أن تكون لهم صلة مباشرة بالتنظيم في عاصمته الحالية مدينة الرقة.

وفي الواقع، يتمدد نفوذ تنظيم داعش من مشارف حلب غربًا حتى مدينة الكرمة، قرب بغداد، شرقًا. ومن مدينة القائم في الأنبار جنوبًا حتى الموصل وسنجار شمالًا. إذ أصبح يهيمن على حوالى ٢٥٪ من مساحة العراق، وحوالى ٢٠٪ من مساحة سوريا. وهو أكثر تركزًا ونفوذًا في محافظة الأنبار، فمن أصل ٤١ مدينة في الأنبار، كانت حركة داعش تسيطر على ٣٦ مدينة منها، بينما تقع خمس مدن فقط بيد القوات الحكومية العراقية والموالين لها.

وبتاريخ ١٧مايو ٢٠١٥م، تمكن تنظيم داعش من بسط سيطرته الكاملة على مدينة الرمادي، عاصمة محافظة الأنبار. وحاولت قوات الحكومة العراقية، مدعومة بقوات من «الحشد الشعبي»، تحرير مدينة الرمادي من قبضة داعش دون جدوى، على الرغم من سقوط مئات القتلى والجرحى من الجانبين المتحاربين. ولكن الجيش العراقي تمكن من تحرير هذه المدينة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٨م.

وبعد تحرير مدينة الموصل بتاريخ ٢٠١٧/٧/٧م، بدأ نفوذ داعش ينحسر بشدة من كامل التراب العراقي. وتقول قوات التحالف الدولي ضد داعش إنها تحضر الآن لاسترداد مدينة الرقة ، لتنهي وجود هذا التنظيم على الأرض.

ويصعب، في الواقع، تغطية أهم النقاط المتعلقة بحركة داعش، فكرًا وتنظيمًا وسلوكًا، في عجالة كهذه. لهذا، ذكرنا بعض أهم ما يتعلق بتلك النقاط، وقد نتحدث عن البعض الآخر لاحقًا.

إن قيام ونمو وتوسع هذه الحركة تم بمساعدة -مقصودة وغير مقصودة- من دول كبرى وأطراف دولية معروفة، استفادت من وجود هذه الحركة مؤقتًا. ولا يمكن أن لا يكون لأعداء الأمة العربية، الدور الأكبر في قيام ونمو وتوسع هذه الحركات، التي لعبت دورًا بارزًا في تمزيق دول المنطقة ونشر الاضطراب والقلاقل وعدم الاستقرار في ربوعها، إضافة إلى تشويه صورة الإسلام بشكل غير مسبوق في التاريخ. وما كان التخاذل الدولي في محاربة حركة داعش إلا لتمكينها من تنفيذ الدور المرسوم لها. نأمل أن لا يتحفوننا الآن بما هو أشبه، وربما أسوأ.

شوريون يطالبون مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالبحث عن حلول لمعالجة تراكم العجز.. ووقف التوظيف الوهمي

أ. أسامة بن عبدالعزيز الربيعة
رئيس اللجنة المالية

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
General Organization for Social Insurance

ناقش مجلس الشورى تقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ، وذلك خلال الجلسة العادية الأولى- للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وبعد أن تلا رئيس اللجنة المالية الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع، أشار عضو الشورى الدكتور أحمد الغامدي في مستهل المداخلات إلى التأثير السلبي لتطبيق أحكام التقاعد المبكر على نظام التأمينات الاجتماعية الذي تمثل تكلفته نحو (٦٤ في المائة) من قيمة المعاشات، واعتبار ذلك خطرًا على النظام في المستقبل، ورغبة المؤسسة في النظر في رفع سن التقاعد المبكر وتحويل سنوات عمر التقاعد الإلزامي إلى الأعوام الميلادية، والنظر في رفع الاشتراكات.

وقال: إن نظام المؤسسة كفل حقها في مراجعة أنظمتها المعنية لإقرار ما تراه مناسبًا حول هذه الاقتراحات، وفي ظل الوضع الاقتصادي السعودي الحالي والتوجهات المستقبلية نحو الحد من المصروفات الحكومية ورفع عوائد الدولة خارج قطاع البترول للحد من العجز في الموازنة العامة، وتوجيه العوائد نحو المزيد من المشروعات والمبادرات الاستثمارية بما يخدم الشعب والأجيال القادمة.

ورأى عضو مجلس الشورى الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود أنه من الأفضل أن تبحث المؤسسة عن حلول إبداعية لمعالجة المشكلات التي أدَّت إلى تراكم العجز الإكتواري، كما أن هناك تضخمًا للتوظيف بالحد الأدنى من الأجور؛ وهو ما يعكس حالة التوظيف الوهمي، كما أنه من الأفضل أيضًا إعادة النظر في الموظفين المشمولين بنظام التأمينات والمنتسبين للمؤسسات الحكومية، وأن يكون نظام (ساند) في حقهم نظامًا اختياريًا، وأن تشرك المؤسسة صندوقاً استثمارياً يضم كل استثمارات المؤسسة وليس في صورة شركة كما في (شركة حصانة) وأن يضع هذا الصندوق رؤية واضحة.

من جهته أشار عضو الشورى الدكتور هادي اليامي إلى عدم نشر أعمال شركة (حصانة) بشكل كاف في التقرير السنوي للمؤسسة، لأنه في ظلِّ عدم الإفصاح عن أصول الشركة واستثماراتها وخططها الاستراتيجية لا يمكن تقييم جدوى استثماراتها سواء على المدى القصير، أو المدى الطويل.

وأضاف الدكتور اليامي أنه بالمقارنة مع الكيانات المماثلة فإن الأمر يتطلب مراعاة الشركة لبعض الجوانب، ومنها تعزيز استثماراتها بشكل أكبر في السوق العقارية المحلية، وشراء أصول في شركات، أو الاستحواذ على شركات قائمة سواء داخلية، أو خارجية، إضافة إلى تخفيض الاستثمار في السوق المالية والبورصات العالمية لما تتعرض له تلك الأسواق من مخاطر. أما بالنسبة لربات البيوت المستثمرات من المنزل يمكن شمولهن بنظام التأمينات، وفي ذلك أثر

إيجابي في تخفيف الازدياد لنسبة البطالة في المملكة وبخاصة من جانب المرأة.

فيما أكد عضو المجلس الدكتور عبدالإله ساعاتي أنه من الأنسب أن تبحث المؤسسة عن حلول بعيدًا عن المشتركين، وأما الاستثمار فهو من أسس عمل المؤسسة إلا أنها أثبتت إخفاقها في ذلك، فهي بحاجة إلى استراتيجيات استثمارية فعالة ومتطورة، والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية.

ورأى الدكتور ساعاتي أنه من الأنسب أن يوضح التقرير الطريقة المتبعة في تقدير العجز الاكتواري والجهة التي قامت بالعمل الاكتواري، أما بالنسبة إلى رفع سن التقاعد إلى (٦٢) فهو مناسب؛ لأن الموظف قادر على العطاء إلى ذلك العمر.

وأكد ضرورة اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمساعدة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها المالية للمتقاعدين في المستقبل.

وفيما يتعلق بشركة (حصانة) قال: إن المعلومات التي ذكرها التقرير غير كافية، وليس هناك إفصاح عن معلومات تفصيلية للشركة، كما أن التقرير لم يتضمن نتائج المؤشرات؛ لذا فإن توصية اللجنة "الثالثة" مناسبة بأن تتضمن تقارير المؤسسة القادمة نتائج مؤشرات الأداء.

وأبدى عضو المجلس الدكتور عبدالله الحربي استغرابه من العجز الكبير الذي وصلت إليه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لا فتًا النظر إلى أن أكثر المشتركين في التأمينات الاجتماعية هم من غير السعوديين، وهؤلاء يحصلون على تصفية في نهاية خدمتهم، ويأخذون أقل من الاشتراكات التي تحصل عليها المؤسسة.. وتساءل قائلاً: كيف وصلنا إلى هذا العجز الكبير في ظل وجود نسبة كبيرة من المشتركين من غير السعوديين؟! كما أن تركيبة الدخل والنفقات بالنسبة للتأمينات الاجتماعية ستتغير بشكل كبير جدًا بعد انتهاء مرحلة التخصيص التي تعمل عليها المملكة في نطاق رؤية (٢٠٣٠)، وسيتطلب هذا الأمر إعادة الدراسة الإكتوارية بشكل كامل، معتقدًا أنها ستخرج بنتائج مختلفة تمامًا عن الموجودة الآن، وكذلك قضية السعودة في القطاع الخاص، والرسوم التي استُحدثت مؤخرًا على غير السعوديين التي نتج عنها خروج عدد كبير منهم من سوق العمل، ويتوقع أن يتضاعف هذا العدد في المستقبل بتضاعف هذه الرسوم، فكل ذلك يحتاج إلى مراجعة هذه الدراسات الإكتوارية.

وأضاف: إن المجلس يحتاج إلى طلب تفاصيل الدراسة الإكتوارية؛ ليبدي رأيه في معالجة العجز.

مطالبة وزارة التعليم بمعالجة ضعف مخرجات التعليم.. وتدريب المعلمين والمعلمات في كليات التربية

د. ناصر بن علي بن عبدالله الموسى
رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي

وزارة التعليم
Ministry of Education

هموم التعليم العام والعالي، وريادة الأعمال في مناهج التعليم العام والعالي، وتحسين مدخلات كليات التربية من خلال ربطها بالاحتياجات الفعلية للوزارة وتقديم بعض الضمانات الخاصة بالتوظيف، وتخصيص بعض الاستحقاقات المالية للمعلم والمعلمة، وارتفاع نسب المتعاقدين في الجامعات، كانت تلك أهم المحاور التي تمحورت حولها مداخلات عدد من أعضاء مجلس الشورى خلال مناقشة المجلس تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي وتوصياتها بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ، وذلك خلال الجلسة العادية الأولى للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها مجلس الشورى يوم الاثنين ٩ ربيع الأول ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٧ نوفمبر ٢٠١٧م برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وقد طالبت لجنة التعليم والبحث العلمي في تقريرها الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور ناصر بن علي الموسى وزارة التعليم بتعزيز القيم الرقمية واستراتيجيات تنمية الإبداع وثقافة الابتكار وريادة الأعمال في مناهج التعليم العام والعالي، وتحسين مدخلات كليات التربية من خلال ربطها بالاحتياجات الفعلية للوزارة وتقديم بعض الضمانات الخاصة بالتوظيف.

كما طالبت اللجنة الوزارة بتطوير المنهجيات المتبعة في تدريب المعلمين من خلال التنسيق بين مراكز التدريب التربوي وكليات التربية، وتنظيم العملية التدريبية بما يتوافق مع الاحتياجات المهنية والأكاديمية وكفايات المناهج المطورة وربط ذلك بالمتابعة والإشراف وتقويم أداء المعلم.

ودعت اللجنة الوزارة إلى التوسع في قطاع التعليم الأهلي والعام والجامعي من خلال تسهيل الإجراءات النظامية وإيجاد الحوافز الداعمة له من قروض وإعانات ومصادر تمويل متنوعة وميسرة.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، تساءل عضو المجلس الدكتور سلطان آل فارح عن مراكز التدريب التربوي في المملكة، وإمكانية مطالبة الوزارة بإعادة المعلم للتدريب في كليات التربية في الجامعات السعودية التي تخرج منها، وشدد في هذا السياق على ضرورة وجود توصية تتناسب مع أهمية المعلم في العملية التربوية، وذلك من خلال ابتعاث المعلمين للتدريب، أو استقطاب مدربين من الخارج لتدريب المعلمين.

كما تساءل عن دعم الجامعات الحكومية والتوسع في القبول بدلًا من

الدعم للجامعات الأهلية التي قد تفتقر إلى أبجديات التعليم.

د. خالد السيف: تخصيص جزء من الاستحقاقات المالية للمعلم والمعلمة لتحسين الأداء ومخرجات التعليم.

وطالب عضو الشورى الدكتور خالد بن محمد السيف بأن تدرس وزارة التعليم تخصيص جزء من الاستحقاقات المالية للمعلم والمعلمة، تُبنى على نتائج اختبارات قياس، وهذا سيكون حافزًا قويًا للمعلم والمعلمة في تحسين الأداء أولاً ومن ثمّ مخرجات التعليم.

د. محمد آل ناجي يطالب بمعالجة ضعف مخرجات التعليم

من جانبه اقترح عضو المجلس الدكتور محمد آل ناجي إنشاء مجلس لتمويل التعليم العالي وإيجاد شراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى.

وطالب بوضع توصية تعالج ضعف مخرجات التعليم. وقال: إنه من غير المناسب تعميم مناهج التعليم في توصية واحدة، ولاسيما أن لدينا منهج للتعليم العام، ومنهج للتعليم العالي، كما ينبغي دمج التوصية "الثانية" و"الثالثة" في توصية واحدة، بحيث تنص على تطوير برامج إعداد المعلمين.

وطالب لجنة التعليم بإعادة النظر في توصياتها، والخروج بتوصيات أكثر واقعية للمشكلات التي تواجه الوزارة.

أ. خليفة الدوسري: طموح الوزارة في ترتيب الجامعات السعودية في التصنيف العالمي متدنٍ جدًا

وأشار عضو الشورى الأستاذ خليفة الدوسري إلى أن لدى وزارة التعليم طموح بأن تصل الجامعات السعودية إلى أفضل ٢٠٠ جامعة على مستوى العالم، لكن العضو عد هذا الطموح متدنٍ جدًا في ظل المستوى الحالي للجامعات السعودية، لاسيما أن الدولة صرفت مبالغ طائلة على الجامعات السعودية؛ ورأى الاستعانة بالكوادر الإدارية في الجامعات العالمية لإدارة الجامعات السعودية، وافتتاح فروع للجامعات العالمية في المملكة.

د. منصور الكريديس: دمج أطفال التوحد في برامج التعليم العام وتقديم الرعاية المناسبة لهم

من جانبه قال عضو المجلس الدكتور منصور الكريديس: إن لدينا في المملكة ما لا يقل عن مئتي ألف طفل توحدي، وهؤلاء الأطفال تتجاذبهم ثلاث وزارات، هي: الصحة، والتعليم، والعمل والتنمية الاجتماعية، لأطفال التوحد.. وقد نص قرار مجلس الوزراء على أن تقوم وزارة التعليم بتقديم البرامج الخاصة لأطفال التوحد ودمج أطفال التوحد في برامج التعليم العام، وتهيئة الأماكن المناسبة لهم؛ وكذلك الرعاية المناسبة، وأن تصرف مكافأة شهرية لهم، لكن عند قراءة التقرير السنوي لوزارة التعليم لم نجد كلمة واحدة عن أطفال التوحد، وهذا أمر مهم ويجب التأكيد عليه والعناية الفائقة بأطفال التوحد.

د. أمل الشامان: ارتفاع نسب المتعاقدين في الجامعات الحكومية غير مقبول وإهدار كبير للاستثمار البشري

وأشارت عضو الشورى الدكتورة أمل الشامان إلى أن تقرير الوزارة يوضح أن أعداد المتعاقدين الأجانب في الجامعات السعودية الحكومية يصل إلى قرابة (٤٠ في المائة)، والعديد من خريجي الابتعاث يقدمون على الجامعات المحلية ولا يجدون تجاوبًا، علمًا بأن تخصصات بعضهم في البكالوريوس والماجستير والدكتوراه تماثل تخصصات المتعاقدين الأجانب، في حين تؤكد الوزارة أنه لا تعاقدات أجنبية في الجامعات الحكومية إلا بعد التأكد من عدم وجود سعوديين على قوائم الانتظار في التخصص نفسه. وهنا طرحت الدكتورة أمل الشامان السؤال التالي فأين قوائم الانتظار التي تتحدث عنها الوزارة؟.

وأضافت: إن هناك العديد من الجامعات -خاصة الناشئة- يصل عدد المتعاقدين فيها إلى أكثر من (٥٠ في المائة) والبعض تعدى (٧٠ في المائة)، وليس فقط بدرجة الدكتوراه.

بل الماجستير والإعادة، الأمر الذي يعكس خللاً واضحًا، وهذا بالفعل ما أكدته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) عندما خاطبت الوزارة بأن الشروط المطبقة على أعضاء هيئة التدريس الأجانب عند التعيين في الجامعات الحكومية أسهل من الشروط المطبقة على السعوديين كما ورد في بعض الصحف المحلية..

والسؤال هنا: لماذا هذا التباين في الشروط؟ ولصالح من في النهاية؟؛ نعم التنوع مطلوب ومهم في خلفيات أعضاء هيئة التدريس، ولكن أن تصل النسب إلى هذا الحد، فأعتقد أن هذا غير مقبول ويعد إهدارًا كبيرًا للاستثمار البشري.

وعبرت عن تمنياتها بأن تكون الوزارة واضحة وشفافة وتعلن لنا نسب التعاقد المقبولة في الجامعات تبعًا للتخصصات، وأن تكون هناك متابعة دقيقة أكثر للجامعات في هذا الجانب.

تساؤلات لهيئة السياحة: لماذا يحجم المستثمر السعودي عن الاستثمار في المدن السياحية

د. فايز عبدالله الشهري
رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني
Saudi Commission for Tourism & National Heritage

ناقش مجلس الشورى في جلسته العادية الثانية للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٠/٣/١٤٣٩هـ، الموافق ٢٨/١١/٢٠١٧م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

د. أحمد الغامدي: الاستفادة من المقومات السياحية يجب أن تكون توجهًا حتميًا للهيئة

وبعد أن تلا رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار الدكتور فايز بن عبدالله الشهري تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع، تم طرح الموضوع للنقاش، حيث أوضح عضو المجلس الدكتور أحمد الغامدي أن القطاع السياحي يسهم -حاليًا- بأقل من (٥ في المائة) من الناتج المحلي للمملكة، على الرغم من وجود العديد من المقومات السياحية البحرية، والبرية التي لم يتم استغلالها بالشكل المطلوب حتى الآن، خاصة الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة من أمن واستقرار، ومكانة دينية، وتنوع جغرافي؛ مؤكدًا ضرورة أن تكون الاستفادة من المقومات السياحية توجهًا حتميًا للهيئة إذا ما أرادت تطوير القطاع السياحي، لتحقيق العديد من العوائد الاقتصادية، والحد من الهدر المالي على السياحة في الخارج، وتشغيل المزيد من اليد العاملة الوطنية.

وشدد على أهمية التخلص من الهواجس والمخاوف التي يروجها البعض وتمنع الوطن من الإقدام على سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تصب في تحقيق الاستفادة من مقدرات الوطن في المجال السياحي، وما تم الإعلان عنه من مشروعات سياحية مؤخرًا يتطلب التعاون، والتلاحم، والتمكين من تنفيذها.

د. سلطانة البديوي: السواح السعوديين هم الأعلى إنفاقًا على مستوى العالم

وأشارت عضو الشورى الدكتورة سلطانة البديوي إلى أن اللجنة ذكرت في ثنايا تقريرها أن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني لم تضمّن تقريرها إحصائية عن عدد السياح من داخل المملكة وخارجها، ويقصد بخارجها التأشيرات التي يحصل عليها السياح لزيارة المملكة.

وأضافت: كم كنت أتمنى من الهيئة أن تضمّن تقريرها إحصائية عن عدد تأشيرات السياحة الخارجية للسعوديين لما لها من مدلول اقتصادي كبير.

وقالت: إن اللجنة بررت أن الهيئة تواجه عددًا من التحديات، منها نقص المخصصات المالية، والتأخر في إقرار

بعض الأنظمة؛ إلاَّ أنني لا أعتبرها مبررًا لنقص معلومات مهمة كهذه، ولها دلالاتها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، في الوقت الذي تطالعنا به مصادر متعددة بإحصاءات مختلفة عن عدد السياح السعوديين؛ فمنظمة السياحة العالمية التي تذكر أن السواح السعوديين هم الأعلى إنفاقًا من بين السياح؛ إذ ينفق نحو (٢١) مليار ريال سنويًا، و(٤،٥) مليون سائح سعودي يسافرون سنويًا مع عائلاتهم، كما أن بعض الصحف الاقتصادية تذكر في إحصاءاتها أن عدد السياح السعوديين في الخارج وصل إلى (٨) ملايين سائح.. متسائلة: أليس من الأجدر أن تضمّن هيئة السياحة تقريرها هذه الجزئية المهمة؟، وأن يتضمن أيضًا المؤشرات، والمعوقات، والمنجزات، والأماكن السياحية المحلية؟، وكم نسبة مساهمة السياحة المحلية للناتج المحلي؟، وهل العقبات التي صنفها المختصون هي خلف عزوف الكثير عن السياحة المحلية متمثلة في وسائل النقل، وندرة الخدمات على الطرق البرية، وقلة الحجوزات، وارتفاع أسعار الفنادق والشقق المفروشة، وتدني الخدمات في المواقع السياحية، وضعف البرامج السياحية والترفيهية؟.

وأضافت الدكتورة البديوي: إن هيئة السياحة تحتاج إلى مزيدٍ من مبادرات التعاون مع الجهات المختلفة مثل الوزارات، وإمارات المناطق، والقطاع الخاص حتى تمهد لها طريق السياحة، فهذا جزء من تخطي العقبات التي ذكرتها في التقرير، ثم يذكر التقرير أن إحدى العقبات التي تواجه الهيئة هو إحجام المستثمرين عن الاستثمار في الواجهات والأماكن السياحية الجاذبة. وأضافت: أتفق مع اللجنة فيما ذكرته فنحن بالفعل نعاني من إحجام المستثمر السعودي في المدن السياحية، ولعل الهيئة تقيم ورشة عمل أو ملتقيات تستهدف بها المستثمرين السعوديين، ورجال الأعمال لتتعرف على أسباب عزوفهم، ولربما أن بيروقراطية الإجراءات وعدم وصول المستثمر السعودي لدرجة الرضا عن صناعة السياحة الداخلية من أسباب هذا الإحجام.

> د. سلطان آل فارح: لا يوجد تعاون بين هيئة السياحة وهيئة الترفيه، ووزارة التجارة فيما يخص ارتفاع الأسعار

فيما لاحظ عضو الشورى الدكتور سلطان آل فارح أن التقرير لم يوضح دور وكالات السفر والسياحة التي زينت السياحة الخارجية بأعين المواطنين بشكل جاذب، لتقدم رحلات إلى بعض المدن السياحية في العالم تصل تكلفة التذكرة فيها (٩٩) ريالاً، بينما ترتفع أسعار التذاكر في الصيف دون أن تتقدم هذه الشركات بأي عروض داخلية، فمدينة أبها مثلاً لا يمكن أن يصل لها المواطن مباشرة من شمال المملكة إلا عن طريق الرياض أو جدة، وهذا يعني أنه سيدفع قيمة تذكرتين ذهابًا وإيابًا، فكيف إذا كانت معه أسرة؟. مع هذه التكاليف الباهظة، وقرب بعض الدول العربية السياحية جعل المواطن يجد أنه من السهولة الوصول لها برًا وجوًا والاستمتاع فيها مع أسرته.

وأشار إلى عدم وجود تعاون بين الهيئة العامة للسياحة وهيئة الترفيه، ووزارة التجارة والاستثمار فيما يخص ارتفاع الأسعار التي ذكرتها الهيئة العامة للسياحة في تقريرها.

إقرار آلية لتوريد الاشتراكات للمؤسسة العامة للتقاعد شهريًا.. وسرعة سداد الخزينة العامة المستحقات المالية للمؤسسة

د. معدي القحطاني
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

المؤسسة العامة للتقاعد
Public Pension Agency

طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة للتقاعد بالتعاون مع الجهات الحكومية لسرعة استكمال تغذية قاعدة بياناتها فيما يخص الحسابات الإفرادية للموظفين المدنيين والعسكريين وتحديثها بشكل مستمر وتذليل المعوقات كافة التي تحول دون تحقيق ذلك.

جاء ذلك في القرار الذي اتخذه المجلس خلال الجلسة العادية الثالثة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدها يوم الأربعاء ١١ ربيع الأول ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. حيث صوت على توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ، بعد أن استمع إلى وجهة نظر اللجنة تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها اثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور معدي القحطاني.

وطالب المجلس في قراره المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المختصة للحصول على خدمات وتسهيلات ومزايا للمتقاعدين ودعم نشاطاتهم.

كما دعا المجلس المؤسسة إلى إقرار آلية تضمن توريد الاشتراكات التقاعدية (الحسميات والحصص المناظرة) للمؤسسة شهرياً، مع التأكيد على سرعة سداد الاشتراكات التقاعدية المتأخرة والمستحقات المالية الأخرى للمؤسسة على الخزينة العامة .

وطالب المجلس المؤسسة بإيجاد الحلول المناسبة لتعويض المؤسسة عن الأعباء المالية المترتبة عليها بسبب إقرار سلالم جديدة لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أو الفئات من الموظفين.

ودعا المجلس المؤسسة العامة للتقاعد إلى التنسيق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إجراء دراسة متكاملة تغطي الجوانب المالية والفنية والقانونية قبل التحول إلى تطبيق التقويم الهجري الشمسي أو الميلادي في احتساب الاشتراكات ومدد وصرف المعاشات بما يضمن تحقيق العدالة ومراعاة الحقوق المكتسبة، والتنسيق كذلك مع وزارة الخدمة المدنية لدراسة تطبيق التقويم الهجري الشمسي أو الميلادي في حساب تاريخ بلوغ السن المحددة للتعيين والإحالة للتقاعد، وهي توصية إضافية مقدمة من عضو المجلس معالي الدكتور صالح الشهيب وقد تبنتها اللجنة.

كما طالب المجلس المؤسسة العامة للتقاعد بتقويم أداء وحدات المؤسسة الاستثمارية من جهة محايدة وبشكل دوري، وهي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس الدكتور منصور الكريديس .

وكانت لجنة الإدارة والموارد البشرية قد أوضحت في وجهة نظرها أن من أسباب عدم تَماثُل وتيرة الزيادة بين المعاشات والاشتراكات هو أن نظام التقاعد في المملكة يعد من الأنظمة المموَّلة جزئيًا، فالاشتراكات التي يتم استقطاعها من المشتركين، وكذلك حصة الحكومة تُغطّي فقط جزءًا من المنافع التي يلتزم بها النظام، وبالتالي من الطبيعي وجود هذا الفرق بين الاشتراكات والمصروفات التقاعدية.

أما فيما يتعلق بدراسة أسباب تسرب العاملين في حقل التدريس، أفادت اللجنة أن المؤسسة تجري حالياً دراسات ذات علاقة بهذا الموضوع.

وحول تنامي أعداد المتقاعدين، واستمرار العجز بين الاشتراكات والمعاشات، بيَّنت اللجنة أن المؤسسة قد عالجت هذا العجز؛ كما ضَّمنت تقاريرها ما يفيد ربط سياستها الاستثمارية بمؤشرات الأداء، وكذلك معلومات مفصلة عن مسببات العجز والحلول المقترحة للمعالجة.

وأفادت اللجنة بأنه لا توجد متأخرات فيما يخص الحسميات التقاعدية التي تُستقطع من رواتب الموظفين، حيث يتم توريدها للمؤسسة شهرياً، ولكن الإشكالية تكمن في سداد وزارة المالية للحصص المماثلة التي تلتزم بها الدولة.

وأشار الدكتور معدي آل مذهب إلى أن اللجنة ترى أن الزيادة في رواتب الموظفين تمثل أحد أهم الأسباب في ارتفاع التزامات المؤسسة، كما أشار إليه التقرير، حيث إن هذه الزيادة تنسحب على كامل سنوات خدمة الموظف لدى تسوية المعاش التقاعدي، في حين أن تحصيل الاشتراكات التقاعدية عن معظم سنوات الخدمة يتم على رواتب متدنية، ويوضح هذا أن نظام التقاعد يندرج ضمن الأنظمة الممولة جزئيًا، وبالتالي فإن الزيادات في رواتب الموظفين لا يقابلها حصول المؤسسة على مبالغ توازي التزاماتها المترتبة على هذه الزيادات.

الشورى يطالب بصياغة وثيقة للسياسة الخارجية السعودية تكون مرشداً للدبلوماسيين وتوضح توجهات المملكة

د. زهير الحارثي
رئيس لجنة الشؤون الخارجية

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

طالب مجلس الشورى وزارة الخارجية بصياغة وثيقة للسياسة الخارجية السعودية، تتضمن تشخيصاً للوزارة للبيئتين الإقليمية والدولية وما فيهما من فرص وتحديات وتحديد الأولويات على مستوى الدول والمناطق والقضايا، تكون مرشداً للدبلوماسيين وتوضح رؤية المملكة وتوجهاتها للمهتمين كافّة، مع ضرورة تحديث هذه الوثيقة كلما اقتضت الحاجة.

جاء ذلك في القرار الذي صدر عن مجلس الشورى خلال الجلسة الثانية للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٠/٠٣/١٤٣٩هـ، الموافق ٢٨/١١/٢٠١٧م برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور زهير الحارثي.

وشدد المجلس في قراره على أهمية تحديث لائحة الوظائف الدبلوماسية، وما تتضمنه من واجبات وحقوق بما ينسجم مع تحديات العمل الدبلوماسي، وما تقتضيه خطة التحوّل الاستراتيجي للوزارة، ويرتقي بأداء الدبلوماسية السعودية.

كما شدد على ضرورة دعم مندوبيات المملكة وبعثاتها في نيويورك وجنيف وبروكسل وفيينا بكوادر تتمتع بتأهيل عالٍ وخبرة في مجالات العلاقات الدولية، والقانون الدولي، والإعلام.

وجدد المجلس التأكيد على البند «ثانيًا» من قراره ذي الرقم (٢٩/٦٤) والتاريخ ١٤٣١/٦/١٧هـ، ونصّه: «دعم وزارة الخارجية في مطالبها لاعتماد وظائف قانونية، تنفيذاً لما ورد في البند ثانيًا من قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (١٠٦) والتاريخ ١٤٢٩/٤/٨هـ.

وأكد ضرورة عمل وزارة الخارجية على تطويرها بوابتها الإلكترونية، وإثرائها بالمعلومات المهمة عن المملكة باللغات الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لدراسة وضع حوافز للموظفين الدبلوماسيين والإداريين للعمل في دول غير جاذبة في أفريقيا وآسيا.

وكانت لجنة الشؤون الخارجية قد أفادت في معرض وجهة نظرها أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين لكبار المسؤولين في وزارة الخارجية وسفراء المملكة في الخارج قد نصَّت على تقديم أفضل مستويات الرعاية والاهتمام بالمواطنين السعوديين، وتوفير أقصى

ما يمكن من الحماية لمصالحهم في الخارج، ومن أوجه هذا الاهتمام تواصل الوزارة مع المواطنين في الخارج كأولوية لتقديم الخدمة والرعاية، والحماية لهم في الحالات العادية والطارئة، وتستخدم لهذا الغرض جميع الوسائل والقنوات الممكنة للتواصل معهم، سواء من خلال زيارة المواطنين لمقرات البعثات ومكاتبها، أو تواجد الموظفين والتواصل الميداني المباشر مع المواطنين وفقاً لحالاتهم، أومن خلال الوسائل التقنية، وتطبيقات التواصل الاجتماعي، ووسائل الاتصال الهاتفية.

وبينت اللجنة أن برنامج التحول الاستراتيجي الجديد الذي تعمل الوزارة على تنفيذه قد تضمَّن مبادرةً لتطوير الخدمات القنصلية من خلال تطوير دليل لجميع الخدمات التي تقدمها الوزارة والبعثات للمواطن في الخارج، وقنوات الحصول عليها وإجراءاتها، ويتضمَّن ذلك التزامات الوزارة تجاه خدمة ورعاية وحماية المواطن من حيث التوافر وسرعة الحصول على الخدمة بجودة فائقة.

وفيما يخص مركز المعرفة بالوزارة بيَّنت اللجنة أن المركز يعمل كمنصة مركزية لتعزيز الذاكرة المؤسسية، وتعزيز ثقافة مشاركة وتبادل المعلومات والخبرات بين الأفراد والأقسام، لضمان وصول المعلومة للمستفيد في الوقت المناسب، واستخدامها بيسر وموثوقية، حيث يقوم مركز إدارة المعرفة باستخلاص وجمع المعلومات من الأنظمة والتطبيقات (الوظيفية) المختلفة المستخدمة في الوزارة، ومن قواعد المعلومات والوثائق، وكذلك من أنظمة الجهات والهيئات الحكومية الأخرى التي يتم الربط معها، بحيث يمكن ربط المعلومات -بشكل آني- من مصادر مختلفة مع بعضها حسب احتياج المستفيد، مما يساعد على سرعة الاستجابة، وأداء الأعمال واتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية بكفاءة أعلى.

وفيما يخص الفرق بين مركز إدارة المعرفة والتطبيقات والأنظمة الإلكترونية (الوظيفية) الأخرى، بيّن الدكتور الحارثي أن هذه الأنظمة تهدف إلى تنفيذ عمليات وخدمات مخصصة كنظام التأشيرات على سبيل المثال، فهو عملية أتمتة لإجراءات إصدار التأشيرة، بينما مركز إدارة المعرفة يستفيد من معطيات هذا النظام ليقدم للمستفيد معلومات وإحصاءات ومؤشرات، قد يتم ربطها مع معلومات ومؤشرات تستخلص من أنظمة أخرى أيضا، حسب حاجة المستفيد، لتقديم صورة أشمل، وعمل تحليلات أكثر عمقاً.

وفيما يخص التحاور مع شعوب العالم، أوضحت اللجنة أن وزارة الخارجية تسعى لمخاطبتهم من خلال (١٨) لغة عبر الحسابات الرسمية (تويتر) لبعثات المملكة في الخارج، ومن خلال رسومات (الإنفوجرافيك)، والفيديو متعدد الموضوعات، وإنتاج أفلام موجهة باللغة الإنجليزية يتم تسويقها على نطاق واسع، بالإضافة إلى التعامل مع البيانات الحكومية بأسلوب إعلامي يظهر السياسة العامة للدولة وتوجهاتها.

وأوضحت اللجنة أن المملكة قامت بجهود كبيرة في تعميق المشاركة في الدبلوماسية العامة، ومخاطبة مختلف الشعوب للتعريف بمواقفها تجاه مختلف القضايا والمستجدات التي تهم العالم الإسلامي على وجه الخصوص، وإطلاقها لمبادرة الحوار بين الأديان والثقافات، وتعزيز التسامح والوئام بين الشعوب، ومكافحة ظاهرة (الإسلاموفوبيا)، والتمييز العرقي والديني بكل أشكاله وصوره. كما أشارت اللجنة إلى أنه تم إنشاء وكالة الوزارة لشؤون الدبلوماسية العامة ضمن الهيكل التنظيمي الجديد الذي تم اعتماده من المقام السامي الكريم، كأساس في تنفيذ مبادرة الدبلوماسية العامة ضمن برنامج التحول الاستراتيجي للوزارة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)، وقد تم إعداد استراتيجية شاملة لهذه الوكالة لتعزيز الصورة الإيجابية للمملكة، ودعم مواقفها وسياساتها لدى الشعوب والمجتمعات المختلفة، وتوسيع دور البعثات في تحقيق أهداف الدبلوماسية العامة.

الشورى يطالب بدراسة ضم مهام حماية المستهلك لمجلس المنافسة لتوحيد الجهود وتحقيق التكامل

د. فهد بن محمد بن جمعة
نائب رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

منافسة
مجلس المنافسة
Council of Competition

شدد مجلس الشورى على ضرورة دراسة مجلس المنافسة ضم مهام حماية المستهلك إليه لتوحيد الجهود وتحقيق التكامل، مؤكداً أهمية تعزيز مجلس المنافسة للتعاون مع الجامعات والمراكز التدريبية الوطنية، لبناء الكوادر البشرية المؤهلة وإجراء البحوث والدراسات في مجال المنافسة.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة للسنة الثانية من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٩/٣/٢٤هـ، الموافق ٢٠١٧/١٢/١٢م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث صوت على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي لمجلس المنافسة للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ، بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة تجاه ما طرحه عدد من أعضاء المجلس من ملحوظات ومقترحات خلال مناقشة التقرير في جلسة سابقة.

وطالب مجلس الشورى في قراره مجلس المنافسة ببناء شراكات مع أجهزة المنافسة العالمية المتميزة، لتنمية القدرات الفنية والإدارية والمؤسسية، ودراسة تأثير هيمنة الوكالات الحصرية على المنافسة العادلة، وإجراء دراسة للتحقق من عدم وجود ممارسات احتكارية في السوق العقاري بالمملكة.

وكانت لجنة الاقتصاد والطاقة قد أوضحت في وجهة نظرها التي تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور فهد بن محمد بن جمعة، أن الإمكانات والموارد المتاحة لمجلس المنافسة حاليًا (المادية والبشرية) لا تستطيع توفير قاعدة بيانات للأنشطة الاقتصادية، وتخصيص الميزانية المستقلة سيسهم بشكل كبير في زيادة الإمكانات والموارد لتحقيق أهداف النظام، وخطط المجلس المستقبلية وإعداد الدراسات اللازمة.

وأشارت اللجنة إلى أن مجلس المنافسة عمل على إجراء تعديلات نظامية وفنية من خلال تجربة تطبيق نظام المنافسة وذلك بهدف تحسين بيئة الاستثمار من خلال زيادة فاعلية النظام وتطبيقه وفقاً للتجارب والتطبيقات الدولية الناجحة في مجال المنافسة، كما تم العمل على مشروع تنظيم الهيئة العامة للمنافسة بالاستفادة من التجارب الدولية في هيكلة وتنظيم أجهزة المنافسة العالمية، ليؤدي المجلس دوره بفاعلية أكبر وعلى نطاق أوسع.

وأفادت اللجنة أن المادة "الثامنة" من اللائحة التنفيذية للنظام قد حددت الوضع المسيطر من خلال معيارين هما: بلوغ نسبة المنشأة أو مجموعة منشآت في السوق ٤٠ في المائة، أو أن تكون من خلاله المنشأة أو مجموعة منشآت قادرة على التأثير في السعر السائد في السوق. ولذلك

فيمكن اعتبار المنشأة مهيمنة من خلال قدرتها على التأثير في السعر السائد في السوق ولو لم تبلغ حصتها السوقية ٤٠ في المائة. مما يعطي النظام واللائحة مرونة في تصنيف المنشآت كمسيطرة من عدمه دون التقيد بالنسبة الواردة في اللائحة والمحددة بـ٤٠ في المائة.

وبيَّنت اللجنة أنه سينتج عن إقرار تنظيم الهيئة العامة للمنافسة، إقرار للهيكل التنظيمي للجهاز، وكذلك سيجعل للجهاز موازنة مستقلة -ميزانية بنود ومشروعات في ميزانية وزارة التجارة والاستثمار- وسيسهم في استقطاب الكوادر المؤهلة والمحافظة عليها، كما أن مشروع التنظيم تضمن تفصيلاً واضحًا ودقيقًا لمهام مجلس إدارة الهيئة ومحافظها والأدوار المناطة للهيئة مما يضمن توزيع الاختصاصات والمهام بشكل يسهم في رفع كفاءة عمل الهيئة، ويحل كثيرًا من الإشكاليات القائمة حاليًا نتيجة عدم وضوح ذلك في النظام الحالي، وكذلك شملت مسودة التنظيم على الموارد المالية للهيئة واعتبرت حصيلة الغرامات المالية واحدة من تلك الموارد.

وأفادت بان مجلس المنافسة بيَن أن التعامل مع الشكاوى الواردة إليه بشأن مخالفات نظام المنافسة يمر بثلاث درجات من التقاضي عكس ما هو متعارف عليه من كون التقاضي على درجتين.

حيث تبدأ القضية بداية من تحريكها أمام لجنة النظر والفصل في مخالفات نظام المنافسة، ثم تنتقل إلى إحدى دوائر المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) وبعدها إلى محكمة الاستئناف الإدارية.

مطالبة هيئة الغذاء والدواء بمراقبة محلات بيع مواد التخسيس والأجهزة الضارة بصحة الإنسان

د. محمد بن حمزة خشيم
رئيس اللجنة الصحية

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني
Saudi Commission for Tourism & National Heritage

ناقش مجلس الشورى في جلسته العادية الخامسة للسنة الثانية من الدورة السابعة، التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٤/٣/١٤٣٩هـ، الموافق ١٢/١٢/٢٠١٧م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير اللجنة الصحية وتوصياتها، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد بن حمزة خشيم.

د. فاطمة القرني: من المؤلم أن تنسب الخلطات الضارة التي تباع في محال العطارة للطب النبوي

وبعد عرض تقرير اللجنة الصحية وتوصياتها بشأن الموضوع للنقاش، أكدت عضو المجلس الدكتورة فاطمة القرني أنه لا توجد متابعة دقيقة من قبل الهيئة العامة للغذاء والدواء على المحلات التي تباع فيها المواد الخاصة بالتخسيس والرشاقة، وكذلك الأجهزة التي ثبت ضررها على صحة الإنسان، وهذا يعطل العلاج الطبي الصحيح، وأيضًا من المؤلم أن تنسب تلك الخلطات الضارة التي تباع في محال العطارة للطب النبوي، والرسول صلى الله عليه وسلم براء منها.

د. إياس الهاجري: على الهيئة تعزيز الرقابة على أسواق المنتجات الغذائية

وتساءلت: هل لدى الهيئة آلية فعالة لمراقبة المنتجات الزراعية للتأكد من خلوها من الملوّثات والكيماويات؟ وهل هناك آلية فاعلة للتفتيش على المنشآت الغذائية للتأكد من سلامة وجودة المنتج؟.

فيما أشار عضو الشورى الدكتور إياس الهاجري إلى أن الهيئة أصدرت في العام ١٤٣٢هـ، توجيهًا لجميع المنشآت المصنعة للأغذية، وكذلك المستوردين بالالتزام بوضع البيانات التغذوية على بطاقة المواد الغذائية لتوضيح مكونات المنتجات التي تسبب الحساسية بجميع أنواعها، وعلى الرغم من خطورة المضاعفات التي قد تحدث؛ إلا أن الهيئة أمهلت المصنعين والمستوردين مدة ستة أشهر لتصحيح أوضاعهم، مع العلم بأن أسواقنا لا تزال تحوي العديد من المنتجات الغذائية التي لم توضع عليها تلك البطاقة، كما لا توجد آلية واضحة تمكن المستهلك من التبليغ عن المنتجات غير المطابقة.

وطالب الدكتور الهاجري الهيئة بتعزيز الرقابة على أسواق المنتجات الغذائية، وإلزام المصنعين والمستوردين للمواد الغذائية بوضع البيانات التغذوية على بطاقات المنتجات، ومعاقبة المخالفين.

ل. عبدالهادي العمري: المقاصف المدرسية لاتزال تعبث بصحة الطلاب لبيعها المواد الغذائية بأيدي عاملة لا تهتم بأدنى معايير السلامة والصحة

من جانبه أشار عضو المجلس اللواء عبدالهادي العمري إلى أن الصيدليات تبيع جميع أنواع الأدوية دون أي وصفة طبية أو استشارة صحية من طبيب معتمد، وهناك محلات تدعي تقديم العلاج بخلط الأعشاب مع بعضها ومواد

أخرى دون أي علم بنتائج خلط هذه العناصر والمركبات الكيميائية الخطرة على حياة الإنسان، وللأسف فهذه المحلات سوق مزدهرة دون رقابة، أو قيود، أو إشراف، أو وعي، كما لا ننسى محلات بيع المواد الغذائية (البقالات)، والبوفيهات، ومقاصف المدارس التي لا تزال مستمرة في عبثها بصحة المواطنين وأبنائنا الطلاب باستيرادها أرخص المواد الغذائية وتسويقها بأيدي عاملة لا تهتم بأدنى معايير السلامة والصحة.

أ. عبدالله الناصر: الأيدي العاملة ومصدر المياه وصلاحيته في معظم المزارع في وادي حنيفة لا تخضع للرقابة

وأكد عضو المجلس الأستاذ عبدالله الناصر أن المنتجات الزراعية غير المراقبة تفتك بصحة كثير من المواطنين؛ فوادي حنيفة الذي يمتد من العيينة وحتى محافظة الخرج قد تختلط مياهه بمياه الصرف الصحي، وعلى الرغم من ذلك نجد معظم المزارع التي تقع على هذا الوادي تنتج المحاصيل الزراعية وتبيعها في الأسواق المحلية، من دون مراقبة الأيدي العاملة في تلك المزارع، أو مصدر المياه وصلاحيته، أو حتى نسبة ما تحويه تلك المحاصيل من المواد الكيميائية، فلم نشاهد يومًا من يراقب تلك المزارع، أو يشهّرُ بإحداها في حال المخالفة.

وشدد على ضرورة دعم الهيئة دعمًا حقيقيًا، فبوضعها القائم والضعيف لا يمكنها أن تؤدي دورها بالشكل المطلوب، خاصة أن هناك العديد من الملحوظات التي يجب معالجتها في شتى أنحاء المملكة، وطالب اللجنة بتقديم توصيات قوية وفعّالة، والنظر في إمكانية تحويل الهيئة إلى وزارة؛ فلدينا وزارة للبيئة وليس لدينا وزارة تهتم بالغذاء والدواء.

د. عدنان البار: وضع نظام للتصنيف الخاص بالوظائف المتخصصة في مجالات الغذاء، والدواء

وطالب عضو الشورى الدكتور عدنان البار الهيئة بالتعاون مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لوضع نظام للتصنيف الخاص بالوظائف المتخصصة في مجالات الغذاء، والدواء، والأجهزة الطبية، وأن تخضع تلك الوظائف لاختبارات وتراخيص معينة.

وقال: يجب أن تضمّن الهيئة في تقريرها مؤشرات أداء قياسية، وإدراج الإحصاءات الدقيقة لإعطاء المجلس صورة كاملة وواضحة عن طبيعة إنجازاتها.

وأضاف: إن الهيئة السعودية للتخصصات الطبية كيان لا يتناسب حجمه مع عظَم ونوعية المهام المناطة به، فمراقبة الصيدليات لا تزال متنازعة ومختلف عليها ما بين وزارة الصحة والهيئة، وهناك إشكالات متعددة في مجال صناعة الدواء، وجودة الدواء المنتج محليًا والمستورد، وإشكالات في الأجهزة وتنوعها وتعدد مصادرها، وإشكالات في مراقبة محلات الأعشابالتي لا يريد أحد أن يعترف بها على الرغم من أنها حقيقة ماثلة وقائمة، كما أن الغذاء لم يحظ بمساحة (٥ في المائة) من حجم الرقابة.

وتابع: لا نزال حتى اليوم بصدد تحرير النظام الصحي في المملكة، وخروجه، ووضوحه، والذي ستنبثق عنه أنظمة كثيرة؛ منها: أنظمة السلامة الغذائية والدوائية التطبيقية الحقيقية وليست التنظيرية والمخطوطة في أضابير لا تجد حظها من التطبيق الفعلي، ودون اعتماد هذا النظام سنراوح مكاننا، ونعيد تعليقنا على ذات التقرير مرة بعد أخرى.

عضو المجلس د. إبراهيم نحاس لـ « الشورى »:

من المهم إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر ومنحه حق المساءلة البرلمانية للوزراء

حوار: منصور العساف

في محافظة العلا التابعة لمنطقة المدينة المنورة نشأ وتربى في أسرة متوسطة المستوى الاجتماعي؛ ودرس فيها التعليم العام بكل مراحله؛ ثم أكمل دراسته الجامعية في جامعة الملك سعود في تخصص العلوم السياسية؛ ذلك التخصص الذي كان يتطلع للالتحاق به نظراً لاهتمامه المتواصل منذ المرحلة الثانوية بمتابعة الأخبار والقراءة فيما يتوفر من أوراق صحفية تغطي بعض الأخبار والأحداث الدولية، وزاد ولعه واهتمامه بدراسة العلوم السياسية بعد احتلال نظام البعث في العراق دولة الكويت الشقيقة في ١١ محرم ١٤٢٢هـ الموافق ٢ أغسطس ١٩٩٠م؛ حيث أثر ذلك الحدث الغاشم في زيادة متابعته للأحداث السياسية؛ والتطورات العسكرية التي تتابعت أثناء الغزو العراقي للكويت حتى تحريرها بتوفيق من الله عز وجل.

عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم بن محمود بن يس النحاس قلّب في هذا الحوار مع مجلة « الشورى» أوراق حياته العلمية والعملية، وآرائه السياسية والاقتصادية تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية، ومواقف المملكة العربية السعودية تجاهها، كما طرح رأيه بشأن عدد من التساؤلات حول مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن والمواطن.

س- بداية نستهل هذا الحوار بالسؤال عن النشأة والدراسة لمراحل التعليم العام أين كانت؟

ج - في محافظة العُلا - تتبع إدارياً لمنطقة المدينة المنورة- التي تتميز بتاريخها العريق وتراثها الثري الذي يعود لآلاف السنين. ولدت في العام ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م ونشأت في أسرة متوسطة المستوى الاجتماعي.

فقد كان والدي رحمه الله، الذي يحمل ما يعادل شهادة المرحلة الابتدائية من المدينة المنورة التي ولد ونشأ، يعمل سائقاً في المقر الإداري بمحافظةُ العلا، أما والدتي حفظها الله فلم تحصل على تعليم. وبما أن للوالدين فضلٌ عظيم بعد فضل الله، فإنني أستطيع القول إن لوالديّ فضل كبير علي في ترسيخ مفهوم طلب العلم وأهمية التقدم في مراحله. فجزاهم الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

قضيت بدايات سني عمري في محافظة العلا حتى أنهيت مرحلة الدراسة الثانوية. فمرحلة الدراسة الابتدائية كانت بـ« مدرسة المنشية الابتدائية» سابقاً، «مدرسة الملك فهد

الابتدائية» حالياً؛ ومرحلة الدراسة المتوسطة كانت بـ «مدرسة الظاهر بيبرس المتوسطة»؛ ومرحلة الدراسة الثانوية كانت بـ «مدرسة

الدراسات العليا في الولايات المتحدة كانت مرحلة ثرية جداً علمياً وفكرياً وثقافياً

الوليد بن عبدالملك الثانوية». فخلال هذه المراحل الدراسية الثلاث تتلمذتُ على يد معلمين من أبناء وطننا الغالي، وكذلك على يد معلمين من أبناء الدول العربية الشقيقة. وللأمانة وللتاريخ يجب عليّ أن أشيد بالمهنية العالية والمستوى الثقافي الجيد الذي تميز به المعلمون الأفاضل الذين تتلمذت على يديهم. فأولئك المعلمين تميزوا بالحرص الشديد على جميع التلاميذ وينظرون لهم نظرة الأبناء من غير تمييز لأحد على أحد أو تفضيل لتلميذ على آخر. لذلك أقول شكراً لكل من تتلمذت على يديه، وأسأل الله الرحمة والغفران لكل من توفاه الله.

س- بعد أن أنهيت المرحلة الثانوية، أين كانت وجهتك في التعليم العالي وما هو المجال العلمي الذي كنت تخطط للتخصص فيه ؟

ج- مرحلة الشباب والدراسة الجامعية كانت خارج محافظة العُلا التي لم يكن بها في ذلك الوقت دراسات جامعية مما يضطر أبناؤها للذهاب إلى المدن الرئيسة للدراسة الجامعية في مختلف المجالات العلمية. وبالنسبة لي فقد كان تفكيري بالدراسة الجامعية وبالتخصص الذي أتطلع للالتحاق به قد تبلور بشكل واضح في السنة الثانية من المرحلة الثانوية. فلقد كانت الجامعة التي أتطلع للالتحاق بها هي جامعة الملك سعود التي تتميز بعراقتها الأكاديمية، وقد كان التخصص الذي أتطلع للالتحاق به هو تخصص العلوم السياسية نظراً لاهتمامي المتواصل بمتابعة الأخبار والقراءة فيما يتوفر من أوراق صحفية تغطي بعض الأخبار والاحداث الدولية.

ومن الأهمية الإشارة إلى حدث دولي أسهم في توجهاتي الفكرية حول دراسة العلوم السياسية، فقد كان احتلال دولة الكويت الشقيقة من نظام البعث في العراق في ١١ محرم ١٤٢٢هـ الموافق ٢ أغسطس ١٩٩٠م أثر كبير في زيادة متابعتي للأحداث السياسية. فبداية ذلك التأثير تمثل في التحاقي بالدورات التدريبية العسكرية للمتطوعين التي تم تنظيمها في محافظة العُلا وقامت عليها ونظمتها وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة (وزارة الدفاع حالياً). لقد كان لذلك الحدث السياسي الكبير وللموقف التاريخي والبطولي والمشرف عربياً وإسلامياً ودولياً الذي وقفته مملكة الإسلام المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز (رحمه الله) دوراً في تكويني الفكري.

لقد كان التحاقي بجامعة الملك سعود وفي تخصص العلوم السياسية هدفاً تحقق كمرحلة أولية، ولكن ليس هدفاً نهائياً. ففي الوقت الذي سعِدت بما تحقق، إلا أن تلك السعادة توقفت بمجرد بدء الدراسة الجامعية. فهذه النقلة الكبيرة من مرحلة الدراسات الأولية إلى مرحلة الدراسات الجامعية تتطلب أيضا نقلة على المستوى الشخصي من مرحلة الاعتماد على الأسرة والمُعلم؛ إلى مرحلة الاعتماد على الذات بعد الاعتماد على الله جل شأنه. ومن مرحلة التفكير البسيط إلى مرحلة التفكير المُعقد الذي يبحث عن بناء وتطوير الذات فكرياً وعلمياً ومنهجياً والتفكّر فيما بعد مرحلة الدراسة الجامعية. لقد كانت مرحلة الدراسة الجامعية مرحلة طلب للعلم وبناء للفكر وتخطيط للمستقبل. وكانت مرحلة مهمة جداً في حياتي العلمية أستطيع وصفها بالمرحلة الذهبية.

ومع تقدم الدراسة الجامعية يتقدم مستوى الطموح. فمن الطموح للالتحاق بالمرحلة الجامعية للتفكير بالدراسات العليا في مجال التخصص الذي سعدت بالالتحاق به ودراسته والبحث فيه. فذلك الهدف الصغير المتمثل في التطلعات أصبح هدفاً كبيراً أطمح لتحقيقه على أرض الواقع. وهنا يجب أن أتقدم بالشكر لكل من درست على يديهم. فجميع الأساتذة الكرام الذين درست على يديهم في مرحلة الدراسة الجامعية هم من أبناء الوطن المتخصصين في العلوم السياسية. فشكراً لهم وأسأل الله الرحمة والغفران لمن توفاه الله.

وبعد أن منّ الله علي بإكمال مرحلة الدراسة الجامعية التي امتدت لأربع سنوات دراسية من عام ١٤١٣ إلى عام ١٤١٧هـ، منّ الله علي بأن أكون أحد منسوبي قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود بتعييني على وظيفة معيد عام ١٤١٩هـ والتي أتاحت لي إكمال الدراسات العليا في تخصص العلوم السياسية. فبعد عام ونصف من انتسابي لقسم العلوم السياسية على وظيفة معيد، ذهبت لدراسة مرحلة الماجستير في الجامعة الأمريكية في واشنطن دي سي بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٢١هـ حيث حصلت على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية عام ١٤٢٣هـ. وبعد هذه المرحلة واصلت دراستي لمرحلة الدكتوراه في جامعة غرب فرجينيا في ولاية فرجينا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصلت على شهادة الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية عام ١٤٢٨هـ. لقد كانت مرحلة الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة ثرية جداً علمياً وفكرياً وثقافياً. ولعلي أستطيع القول إنه إذا كان وصف مرحلة الدراسة الجامعية بالمرحلة الذهبية في حياة الإنسان، فإنه يمكن وصف مرحلة الدراسات العليا بالمرحلة الماسية في حياة الإنسان حيث يتقدم مستوى التفكير وتبدأ مرحلة إدراك أهمية العلم وتشعب مجالاته وتدرج مستوياته.

وبعد العودة لأرض الوطن الذي ابتعدت عنه لمدة سبع سنوات متواصلة طلباً للعلم، عُدت في عام ١٤٢٨هـ ليتم ترقيتي من مرتبة معيد إلى مرتبة أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة الملك سعود.

لمجلس التعاون الخليجي دور مهم في حفظ أمن واستقرار منطقة الخليج العربي

ومن خلال عملي في قسم العلوم السياسية عملت وحاولت أن أقدم كل ما أستطيع تقديمه أكاديمياً من خلال المواد الدراسية المتعددة التي كُلفت بتدريسها، أو إدارياً من خلال المواقع التي تولّيتها سواء من خلال اللجان المتعددة التي كُلفت بعضويتها أو برئاستها، أو من خلال عملي كوكيل لكلية الحقوق والعلوم السياسية للتطوير والجودة لمدة عامين من ١٤٣٣هـ إلى ١٤٣٥هـ، أو من خلال رئاستي لقسم العلوم السياسة لمدة ثلاثة أعوام ابتداءً

الدور الاقتصادي للمملكة مؤثر جداً في الاقتصادات العالمية

من عام ١٤٣٥هـ وحتى تم تشريفي بصدور أمر سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) بعضوية مجلس الشورى التي أتشرف بها وأتطلع من خلالها لخدمة وطننا الغالي بكل إخلاص وعلى أكمل وجه.

س- بما أنك يا دكتور يشار إليك بالبنان في التحليل السياسي؛ كيف تنظر إلى مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة؟.

ج - مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة ما دون إقليمية مهمة جداً ليس فقط لدول المجلس وإنما للدول العربية وللمجتمع الدولي. فكما كان للمجلس دور مهم جداً في حفظ أمن وسلامة واستقرار منطقة الخليج العربي، سيكون له دور مهم جداً في تعزيز أمن واستقرار المنطقة. فمن خلال آليات العمل المتعددة والمجالات المتنوعة سيعمل المجلس في المرحلة المستقبلية على استكمال ما تم وضعه من خطط تنموية وتطويرية في جميع دول المجلس. فالأثر الإيجابي الذي اوجده مجلس التعاون سيتم البناء عليه وتعزيزه لما فيه خير شعوب جميع دول المجلس.

كذلك سوف يسهم المجلس في تعزيز الأمن الإقليمي والتغلب على العوامل التي تسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني. ولعل الإسهام الكبير الذي قام بها المجلس في دعم استقرار مملكة البحرين من خلال تدخل قوات درع الجزيرة لردع ووقف التدخلات الإيرانية المتطرفة والإرهابية الهادفة لتقويض أمن واستقرار مملكة البحرين مثال واضح على أهمية هذا المجلس ومؤشر على تصاعد دوره في المستقبل. ويمكن القول إن تقوية مجلس التعاون وتصاعد دوره مطلب شعبي خليجي ينتظر منه أن يقدم الكثير كما قدم في الماضي لما فيه خير ورفاه مواطني دول المجلس. ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أهمية أن تكون جميع دول المجلس داعمة للأمن والسلم والاستقرار ومكافحة ومحاربة التطرف والإرهاب، والوقوف بحزم وعزم في وجه دعاة الطائفية والعنصرية ودعاة الفكر الضال والمنحرف. هذه هي الأسس التي قام عليها المجلس وهذه هي الأسس التي تميزت بها حكومات دول مجلس التعاون منذ تأسيسه وهذه هي مطالب شعوب دول المجلس من دون استثناء.

وقوف المملكة إلى جانب جارتها اليمن امتداد لمواقفها تجاه الشعب اليمني في أصعب الظروف في الماضي

س- وماذا عن العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن الشقيق؟

ج- العلاقات السعودية – اليمنية كانت وما زالت وستظل علاقات أخوية، فالمملكة العربية السعودية قيادة وشعباً تنظر لليمن نظرة احترام وتقدير وترابط وتكاتف أخوي وعروبي وإسلامي. هذا العمق في العلاقات وتجذر تاريخها يتضح بشكل مباشر بوقوف الدولة السعودية شعباً وقيادة مع جمهورية اليمن شعباً وقيادة في أصعب الظروف في الماضي وفي الحاضر. ولعل الوقفات السياسية المتعددة التي وقفتها المملكة العربية السعودية مع دولة اليمن خير شاهد وخير دليل على العلاقات الأخوية التي تجمع الدولتين. فالدولة السعودية كانت وما زالت وستظل تقف مع الشعب اليمني ومع دولته وتدعم أمنه واستقراره على جميع المستويات. لذلك جاءت استجابة القيادة السعودية بشكل مباشر وسريع عندما طلبت حكومة اليمن الشرعية برئاسة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي مساعدة ومساندة المملكة العربية السعودية لدولة اليمن لمواجهة الجماعات والتنظيمات والمليشيات المتطرفة والإرهابية التي انقلبت على الحكومة الشرعية وسعت لتدمير الدولة اليمنية وعملت على تنفيذ الأجندة السياسية لأعداء الدولة اليمنية وأعداء الأمة العربية.

فالمملكة العربية السعودية وقفت مع دولة اليمن موقف الدولة الشقيقة وسعت لتقوية الحكومة الشرعية؛ وطالبت المجتمع الدولي بأن يقف موقفاً داعماً ومؤيداً ومسانداً

لحكومة اليمن الشرعية التي انتخبها واختارها أبناء الشعب اليمني. كذلك عملت المملكة العربية السعودية وما زالت تعمل على تقديم كل سُبل العون لأبناء الشعب اليمني الذي عانى من ممارسات وسلوكيات التنظيمات المتطرفة والمليشيات الإرهابية التي تسببت في تدمير البنية التحتية في دولة اليمن وأثرت سلبياً على استقراره السياسي والأمني. فالمملكة العربية السعودية ومن مبدأ الاخوة مع دولة اليمن وشعبها الشقيق قدمت المعونات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية والطبية والتعليمية وطالبت المجتمع الدولي بأهمية احترام كرامة أبناء الشعب اليمني وحقوقهم وحمايتهم من التدخلات الخارجية التي تدعم وتمول وترعى التنظيمات والمليشيات المتطرفة والارهابية.

هذه الوقفات الأخوية والإنسانية التي وقفتها المملكة العربية السعودية مع شعب اليمن الشقيق ومع قيادته جاءت بأشكال متعددة وطرق متنوعة. فهناك الدعم الاقتصادي والمالي والإنساني المباشر الذي قدمته الدولة السعودية خلال العقود الماضية رغبةً منها في دعم الخطط التنموية في الدولة اليمنية لتتمكن بعد ذلك من تقديم أفضل الخدمات لشعب اليمن؛ وهناك الدعم الإنساني متعدد الأوجه والأشكال سواءً كان غذائياً أو طبياً أو صحياً أو تعليمياً أو إغاثياً أو بيئياً وغيرها من الأشكال التي تم تقديمها وإيصالها للشعب اليمني عن طريق «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية». فهذا المركز، المتميز في نوعه ونشاطاته المتعددة، قام بأعمال كبيرة جداً لدعم الأشقاء من أبناء الشعب اليمني؛ وأسهم

بشكل كبير جداً في رفع المعاناة الإنسانية وتخفيف الآلام الصحية التي وقعت عليه بسبب ظلم واستبداد وعنصرية وطائفية المليشيات الانقلابية المتطرفة والإرهابية ممثلة بـ «الجماعة الحوثية» التي تمثل الأجندة الإيرانية الخُمينية المتطرفة.

فالمملكة العربية السعودية التي وقفت وما زالت تقف وستظل تقف مع شعب اليمن الشقيق وقيادته الشرعية رفعت شعار «إعادة الأمل» رغبةً منها في أن ترى دولة اليمن دولة مستقرة ومتطورة وتنموية يعيش شعبها بأمن وأمان وسلام اجتماعي ورفاه. فالمملكة العربية السعودية لم تقتصر نظرتها لدولة اليمن على أنها دولة مجاورة فقط، وإنما تنظر لدولة اليمن على أنها دولة شقيقة وعربية وإسلامية لها ولشعبها كل الاحترام والتقدير.

اللغة الدبلوماسية للمملكة أصبحت أكثر مباشرة في تعريف التحديات وتسميتها بمسمياتها

س- كيف ترى دور المملكة الإقليمي والعالمي في الملفات السياسية والاقتصادية؟.

ج- باعتبار المملكة العربية السعودية دولة رئيسة في منطقة الشرق الأوسط والدولة الأولى عربياً ومركزاً للأمة الإسلامية، فإنها تقوم بدور كبير جداً في الملفات السياسية والاقتصادية اقليمياً ودوليا.

ففي الملفات السياسية عملت المملكة العربية السعودية وما زالت تعمل بشكل مباشر على دعم أمن واستقرار جميع الدول العربية التي عانت من حالة عدم استقرار سياسي؛ وطالبت المجتمع الدولي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وخاصة الدول العربية. وهذه الملفات السياسية تعددت بتعدد القضايا التي تتعامل معها السياسة الخارجية السعودية.

ففي جانب القضية الفلسطينية، نجد أن المملكة العربية السعودية اعتبرتها قضية القضايا. فالتاريخ الطويل يوضح أن الدولة السعودية عملت وبشكل متواصل وما زالت تعمل على دعم الأشقاء الفلسطينيين ومساندتهم سياسياً واقتصادياً ومالياً على جميع المستويات، وطالبت المجتمع الدولي بضرورة إنصاف الفلسطينيين وإعطائهم حقوقهم المشروعة والعادلة كما نصت على ذلك القرارات والمواثيق الدولية. فموقف المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية تجاوز كل دعم ومساندة وتأييد لما تمثله أرض فلسطين وعاصمتها القدس من أهمية كبرى للأمتين العربية والإسلامية. ولعل موقف المملكة العربية السعودية الذي قيّد أي اعتراف عربي بإسرائيل كدولة إلا بعد أن تقبل إسرائيل «بمبادرة السلام العربية» التي قدمتها المملكة العربية السعودية واعتمدتها قمة بيروت العربية ٢٠٠٢م، التي تهدف لحماية حقوق الفلسطينيين والمحافظة على مطالبهم المشروعة المتمثلة بحقهم في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس وضع المجتمع الدولي أمام حقيقة تاريخية مهمة جداً تمثلت في أن الفلسطينيين لهم حقوق يجب أن يحصلوا عليها، وبأن الدولة الفلسطينية مطلب عربي وإسلامي. كذلك عملت السياسة السعودية على توحيد الصف العربي لكي يكون أكثر قوةً وترابطاً وتلاحماً وداعماً للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

ومن المواقف المتعددة التي وقفتها السياسة السعودية لدعم القضية الفلسطينية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، وقفة قائد الأمة الإسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) مع الشعب الفلسطيني في يوليو ٢٠١٧م عندما تم إغلاق المسجد الأقصى في وجه المصلين وتم منعهم من أداء عباداتهم وفرائضهم الدينية. فقد تواصل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مع قادة وزعماء العالم، بما فيهم الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، بهدف رفع الظلم عن أبناء الشعب الفلسطيني الواقع عليهم بسبب السياسات الإسرائيلية العنصرية والجائرة والظالمة. هذا التواصل الكريم من قائد الأمة الإسلامية أدى لفتح أبواب المسجد الأقصى وعودة المسلمين لأداء عباداتهم وفرائضهم؛ وتم إلغاء القيود المفروضة على دخول المصلين للمسجد الأقصى؛ كما تم إزالة كل الإجراءات الأمنية التي تم استحداثها في الحرم القدسي. كذلك طالب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز المجتمع الدولي بأهمية المحافظة على كرامة أبناء الشعب الفلسطيني وتحقيق السلام العادل والشامل الذي يكفل للفلسطينيين الحصول على كامل حقوقهم المشروعة والعادلة المتمثلة في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتطبيق ما جاء في «مبادرة السلام العربية» وما تم إقراره بالمواثيق والقرارات الدولية المتعلقة بفلسطين.

لا يمكن الطلب من مجلس الشورى أكثر من الصلاحيات التي حددها نظامه الأساسي

وفي الملفات السياسية الأخرى عملت المملكة العربية السعودية على دعم أمن وسلامة واستقرار جميع الدول العربية التي عانت من حالة عدم استقرار سياسي وأمني مثل العراق واليمن ومصر وليبيا وتونس ومملكة البحرين وغيرها من الدول. فكان موقف المملكة العربية السعودية مع جميع هذه الدول العربية موقف الشقيق مع أشقائه؛ الحريص على استقرارهم السياسي والداعم لأمنهم.

وفي الملف السوري طالبت المملكة العربية السعودية حكومة نظام البعث في دمشق، منذ اليوم الأول لتصاعد المطالب العشبية، بأهمية معالجة المطالب الشعبية بالحكمة والاستماع لصوت العقل، ولكن نظام البعث في دمشق ذهب بعيداً بتطرفه وإرهابه ضد أبناء الشعب السوري.

مجلس الشورى يعمل بشكل عالٍ من الاحترافية على جميع المستويات

فالسعودية تقف مع أبناء الشعب السوري الأبرياء الذين يطالبون بالعيش الكريم والحياة الكريمة وتطالب المجتمع الدولي بحمايتهم من السياسات الإجرامية والممارسات غير الإنسانية والسلوكيات غير الأخلاقية التي يمارسها عليهم نظام البعث وقيادته في دمشق.

((بقية الحوار في العدد القادم))

مقترح تعديل بعض مواد نظام الوكالات التجارية على جدول أعمال المجلس قريبًا

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات، تضمنت مقترحاً قدمه عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، وعدة تقارير لعدد من الجهات الحكومية ومشروعات اتفاقات ومذكرات للتفاهم بين المملكة العربية السعودية وعدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن تعديل بعض مواد نظام الوكالات التجارية المقدم من عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى التي تجيز لعضو المجلس أن يقدم اقتراح نظام جديد أو تعديل على نظام نافذ .

كما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام المهن الحرة.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تعديل نظام التنفيذ بإضافة نص يفرض مقابلاً مالياً على المدين المماطل بالطرق التي يجري بها تحصيل مصروفات التنفيذ، كما وافقت على إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وأحالت تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة والمكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب .

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات.

نائب رئيس مجلس الشورى: وضوح رؤية المملكة ٢٠٣٠ يسهل على المجلس متابعة تنفيذ الجهات الحكومية لبرامجها وخططها

عد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وضوح رؤية المملكة ٢٠٣٠ وما تضمنته من خطط وبرامج لكل قطاع داعماً يسهل على مجلس الشورى متابعة تنفيذ الجهات الحكومية لبرامجها المحددة في رؤية المملكة وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠.

جاء ذلك في محاضرة ألقاها معاليه مؤخراً لرواد الأعمال الملتحقين ببرنامج إدارة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الأمير محمد بن سلمان لريادة الأعمال في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية بعنوان: "دور مجلس الشورى في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠".

وفي بداية حديثه عبر معالي الدكتور محمد الجفري عن سعادته لوجوده في كلية الأمير محمد بن سلمان لريادة الأعمال، مؤكدًا المسؤولية المضاعفة على طلاب الكلية لأنهم يدرسون في كلية تحمل اسم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الذي يمتلك رؤية واعدة وطموحة، ويضع اهتمامات وآمال الشعب السعودي نصب عينيه وخاصة الشباب.

ووصف معاليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ بأنها مشروع جبار سينقل المملكة العربية السعودية إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ وسيسهم في إعادة الكثير من القطاعات إلى المسار الصحيح من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر دخل الدولة وزيادة دور القطاع الخاص في المملكة.

وعن دور مجلس الشورى في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى أن المجلس يحظى باهتمام ورعاية كبيرة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- مشيراً إلى أن أوجه دعم القيادة للمجلس متعددة ومنها ما يبديه خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- من ثقة في المجلس وأعضائه في كل مناسبة؛ كان آخرها خلال افتتاحه لأعمال السنة الثانية من الدورة السابعة يوم الأربعاء الخامس والعشرين من الشهر الماضي وهو الخطاب السنوي الذي يوضح فيه -حفظه الله- سياسة المملكة الداخلية والخارجية.

وأضاف معاليه: إن مجلس الشورى حظي بالكثير من التطورات التنظيمية خلال مسيرته التاريخية بدءًا من عهد المؤسس الملك عبد العزيز -يرحمه الله- ومن ذلك زيادة عدد الأعضاء من ٦٠ عضواً إلى وصوله للعدد الحالي ١٥٠ عضواً، بالإضافة إلى قرار إشراك المرأة السعودية في عضوية المجلس بنسبة ٢٠٪ من عدد أعضائه، وكذلك تعديل نظام المجلس وزيادة صلاحياته ومن ذلك تعديل المادة ٢٣ والتي تجعل من الممكن لكل عضو اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام نافذ.

وقال: إن لدى المجلس ثلاثة مجالات رئيسة لمتابعة تحقيق الجهات الحكومية لبرامج رؤية ٢٠٣٠؛ وهي الدور التنظيمي والرقابي والدبلوماسية البرلمانية التي تعمل على تعزيز علاقات المملكة العربية السعودية مع دول العالم الشقيقة والصديقة لتحقيق التعاون في كل المجالات التي تخص تحقيق الرؤية، مبينًا أن مجلس الشورى اليوم يعد عضواً فاعلاً في الاتحاد البرلماني الدولي ويؤسس في بداية كل دورة لجان صداقة مع أكثر من ١٤٠ برلمانًا في الدول الشقيقة والصديقة.

وفي ختام المحاضرة فتح المجال للطلاب الحاضرين لطرح الأسئلة والاستفسارات.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير السوداني ووفد كلية القيادة والأركان

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس سفير جمهورية السودان لدى المملكة عبدالباسط السنوسي.

وأكد نائب رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عمق ومتانة العلاقات الثنائية التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الشقيقة في مختلف المجالات التي تنطلق من الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والمجلس الوطني بجمهورية السودان.

من جهة أخرى استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس وفد من منسوبي دورة الحرب التاسعة بكلية القيادة والأركان للقوات المسلحة.

وفي بداية اللقاء رحب الدكتور محمد الجفري بالوفد وقدم لهم نبذة عن مجلس الشورى ومهامه واختصاصاته وفق نظامه، وآليات العمل ولجانه المتخصصة، وجهوده في سن الأنظمة وتحديث ما هو قائم منها، ودراسة التقارير السنوية للأجهزة الحكومية والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وتلمّس حاجات المواطنين وقضاياهم ودراستها وصولاً إلى ما يخدم الصالح العام للوطن والمواطن.

كما تطرق معاليه إلى اهتمام مجلس الشورى بمجال الدبلوماسية البرلمانية لمواكبة الدور الدبلوماسي والسياسي للمملكة العربية السعودية بما يعزز حضور المملكة على كافة الساحات الإقليمية والدولية ويدعم جهودها في الدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية ويسهم في توطيد العلاقات بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة.

بعد ذلك قام الوفد الزائر بجولة في أروقة المجلس المختلفة شملت القاعة الكبرى والقاعة الرئيسة لجلسات المجلس.

مساعد رئيس مجلس الشورى يستقبل نائب رئيس مجلس النواب الأندونيسي

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في مقر المجلس بالرياض معالي نائب رئيس مجلس النواب في جمهورية أندونيسيا السيد فخري حمزة والوفد المرافق له الذي يزور المملكة حالياً.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي مساعد رئيس مجلس الشورى بوفد البرلمان الأندونيسي، مؤكدًا أهمية تبادل الزيارات لاسيما بين مجلس الشورى ومجلس النواب الأندونيسي وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يسهم في فتح آفاق أوسع لعلاقات التعاون بين البلدين الشقيقين ولتنسيق المواقف بين مجلس الشورى ومجلس النواب الأندونيسي في المحافل البرلمانية لمواجهة جميع المواقف التي تهم العالم الإسلامي.

وشرح معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن المملكة تمر بتحول اقتصادي يتمثل في رؤية ٢٠٣٠؛ والتي من أهدافها جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الشقيقة والصديقة، مشيراً إلى أن المملكة قد اتخذت عدة خطوات لإيجاد المناخ الاستثماري الآمن مع التركيز على الاستثمارات النوعية التي تنتقل من خلالها التقنية للمملكة وتعمل على فتح فرص العمل للحد من البطالة.

وأشار إلى قرار الرئيس الأميركي الذي نص على الاعتراف بالقدس الشريف عاصمة للكيان الصهيوني، مؤكدًا أن هذا القرار يعد انتهاكاً للقانون الدولي وللقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تؤكد على أن الأراضي العربية التي احتلها الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧م، بما في ذلك القدس تعد أرضاً محتلة، كما يعد انحيازاً سيؤثر على جهود عملية السلام والتي هي مطلب دولي تسعى إلى تحقيقه كل الأطراف في المنطقة.

من جانبه أعرب نائب رئيس البرلمان الأندونيسي عن سعادته بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى.

وأكد معاليه متانة العلاقات الثنائية التي تربط بين جمهورية اندونيسيا والمملكة العربية السعودية في شتى المجالات منوهاً بالمكانة الرائدة للمملكة في العالم الإسلامي وكذلك الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأشار إلى الزيارة التاريخية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود الى جمهورية أندونيسيا وما أثمرت عنه من اتفاقيات أسهمت في تعزيز مجالات التعاون المشترك بين البلدين.

وجدد التأكيد على وقوف جمهورية أندونيسيا إلى جانب المملكة العربية السعودية في مواجهة جميع التحديات.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة العديد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين؛ وأوجه التعاون المشترك بينهما على مختلف الأصعدة لاسيما التعاون على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الاندونيسي.

وفي نهاية الاجتماع تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة، ثم صحب معالي مساعد رئيس المجلس معالي نائب رئيس مجلس النواب الاندونيسي بجولة على ردهات المجلس المختلفة.

بحث العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البولندي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البولندية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع القائم بالأعمال في السفارة البولندية لدى المملكة مارتن ستيشينسكي.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وبولندا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما بحث الاجتماع سبل تعزيز التعاون والتنسيق الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البولندي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

تجدر الإشارة إلى أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية في مجلس الشورى، تهدف إلى تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة بما يعزز علاقات المملكة خارجياً، ولتحقيق اكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

Assistant Speaker of Shura Council receives Vice Speaker of the House of Representative of Indonesia

Assistant Speaker, Dr. Yahya bin Al-Sama›an received here today Vice Speaker of the House of Representative of Indonesia Fahri Hamzah at the Headquarters of the Council in Riyadth and his accompanying delegation.

At the beginning of the reception, Dr. Al-Sama›an welcomed the Indonesian delegation, and stressed the depth of the bilateral relations between the Kingdom and Indonesia and the importance of mutual visits between Shura Council and the Indonesian House of Representatives and activating the role of the two friendship committees between the two brotherly countries so as to open wider horizons for cooperation relations between the two countries and coordinating positions between the Shura Council and the Indonesian House of Representatives in parliamentary forums to address all issues of concern of the Muslim world. On the other hand, he said the Kingdom witnesses an economic transformation represented in «Kingdom›s Vision 2030» that attract and encouraging the foreign investments, strengthening the trade exchange between brotherly countries, and the Kingdom has taken several steps to provide save investment and focus on qualitative investments that provide employment opportunities.

He also reiterates that the condemnation of the Kingdom and its deep regret of the US decision on Jerusalem which represents a blatant bias against historic rights of Palestinian people in Jerusalem, which have been guaranteed by the relevant international resolutions and have been recognized and supported by the international community.

The Vice Speaker of the House of Representative of Indonesia expressed his pride of his visit to the Kingdom and Shura Council, and stressed the depth of the bilateral relations between the Kingdom and Indonesia in all fields, and he also mentioned the historical visit of the Holy Mosques to Indonesia and the agreements that consolidate mutual cooperation between the two countries. Finally, the Speaker of

Saudi-Polish Friendship Committee Discuss Parliamentary Relations

The Saudi-Polish Friendship Committee in Shura Council under the chairmanship of Dr. Albdulmohsin Al-Sheikh has held here a meeting with Charge d›affaires of Polish Embassy to the Kingdom , Martin Styszynski.

During the meeting, they discussed issues of common interests between the two countries, as well as means of enhancing bilateral cooperation field of parliamentary relations between the Shura council and the Polish Parliament, as well as activating the role of parliamentary friendship committees in the two countries to contribute in supporting cooperation in all fields for the common interest of the two countries and their friendly peoples. It is worth mentioning that the Saudi parliamentary friendship committees in the Shura Council aim at developing and strengthening the bonds of friendship between the legislative councils brotherly and friendly countries to strengthen the foreign relations of the Kingdom and to achieve communication and coordination in various parliamentary forums at the regional and international levels.

Custodian of the Two Holy Mosques Receives Egyptian Representatives House Speaker

The custodian of the Two Holy Mosques received at Al-Yamamah Palace in Riyadth here today Speaker of House of Representatives of the Arab Republic of Egypt Dr. Ali Abdel Aal and his accompanying delegation.

The House Speaker conveyed to the King the greetings of President Abdel Fatah Al-Sisi of the Arab Republic of Egypt, while the King sent his greetings to the President.

During the meeting they reviewed fraternal relations between the two brotherly countries and the aspects of cooperation between the Kingdom and Egypt in the parliamentary field.

The audience was attended by the Speaker of Shura Council Dr. Abdullah Al-Skeikh, Minister of State and Cabinet›s Member Dr. Musaed Al-Aiban, and Minister of state for Foreign Affairs Dr. Nizar Madani, and from the Egyptian part attended Secretary General of House of Representatives, Ahmed Sad Aldin, Head of Egyptian Coalition, Mohammed Zaki, Head of Arab Affairs Committee Saad Salim, Head of Human Rights Committee, Ala Ibrahim and a number of Representatives.

Speaker of Shura Council Discuss Parliamentary and Bilateral Relations with Speaker of Egyptian House of Representatives

His Excellency Dr. Albdulallah Al- Sheikh, Speaker of Shura Council has held here a meeting with Speaker of Egyptian House of Representatives, Ali Abdel Aal, during the official visit Saudi Arabia in response to the official invitation from His Excellency Speaker Shura Council. At the beginning of the meeting, Speaker of Shura Council welcomed H.E. Speaker of the House of Representatives and his accompanying delegation appreciating their response to his invitation to the Kingdom.

During the meeting, they discussed issues of common interests between Saudi Arabia and Egypt, and the historical relation between the peoples of the two brotherly countries, and stressed the depth of the bilateral relations between the leaderships of the two countries and their peoples, as well as means of enhancing these relations in the field of parliamentary relations between the Shura council and Egyptian House of Representatives, however, his excellency reviewed the brief history of the Shura Council and its specialized committees and its legislative supervisory role.

On the other hand, he said, the Kingdom›s vision 2030 is a major project will transform the Kingdom to the level of developed countries in the economic, social, and political fields and contribute to restructure of many sectors to the right track by reducing dependence on oil, diversifying the sources of state income and increasing the role of the private sector in the Kingdom. Finally,

Speaker of Egyptian House of Representatives expressed his happiness of his visit to Saudi Arabia and stressed the strong relations between the two brotherly countries in all fields. committees in the two countries to contribute in supporting cooperation in all fields for the common interest of the two countries and their friendly peoples.

Speaker of Algerian Popular National Council: The Kingdom has Special Place in the Hearts of Algerians

and challenges facing the Arab and Islamic nation in light of the recent developments.

he two sides affirmed the necessity to raise the level of coordination at the international parliamentary platforms, particularly the main joint issues and ways of combatting terrorism.

Speaker of Algerian Popular National Council Asaid Bouhoja received the Speaker of Shura Council and they discussed the Arab and Islamic current situation and challenges facing the Arab and Islamic nation in light of the recent developments, Mr. Asaid Bouhoja said, Algeria knew terrorism before all and fought it alone and was able, thanks to Allah and to the policy of reconciliation and national accord which established by the President Boufliga that lead to restoring security, peace and stability in the country,at the same time he mentioned the historical relations between the two countries and the place of the Kingdom in the hearts of Algerian as the place of Qibla (Holy Kaaba), and finally the two sides agreed to fight terrorism in all its forms.

Saudi-Algerian Commission will hold a Meeting in the First Quarter of 2018

The Speaker of Shura Council met with Algerian Foreign Minister Mr. Abdel Qader Musahel, the meeting discussed ways of developing cooperation between the two countries, notably in the economic and trade fields, as well as the issues of mutual common interests and exchanging experiences in combating terrorism.

On the other hand, he discussed ways to strengthen cooperation and exchange of experiences in the fields related to endowments and Hajj with the Algerian Minister of Religious Affairs and Endowments, Mohammed Issa.

Issue No. 189 Rabie Al - Akhr 1439 - January 2018

Speaker of Shura Council Held Constructive Talks with the Algerian President and Senior Algerian Officials to Strengthen bilateral Relations between The Kingdom And Algeria

Speaker of Shura Council Dr. Abdullah Al-Skeikh held talks with President Abdul Alaziz Boufliga

of the Algerian People›s Democratic Republic of Algeria during his visit to Algeria Second Rabie 1439, at the invitation of Speaker of Algerian Council of the Nation Abdelqader bin Salih, and Algerian President received the Speaker of Shura Council Dr. Abdullah Al-Skeikh who conveyed to the President the greetings of the Custodian of the Two Holy Mosques and His Royal Highness the Crown Prince Mohammed bin Salman, while the President sent his greetings to the King. On the other hand, Dr. Abdullah Al-Skeikh stressed that the cooperation between the Kingdom and Algeria will be renewed and increased in the future in all areas and he also mentioned that the meeting with the President Boufliga was an opportunity to inform His Excellency that the situations in the Kingdom at its best. However, he discussed with Speaker of Algerian Council of the Nation Abdelqader bin Salih the Arab and Islamic current situation

On the US decision to declare Jerusalem as Israel's capital, the king condemned the US decision on Jerusalem which represents a blatant bias against the rights of Palestinians people in Jerusalem

the world. The Kingdom has continued its pioneering and effective role in combating phenomenon of terrorism and drying up its sources.

The Kingdom called for a political solution for the crises in the region and resolve its issues, topped by the Palestinians Cause and restoration of Palestinian people›s legitimate rights, including the right to establish their independent state which East Jerusalem as its capital.

On this occasion, I would like to reiterate the condemnation of the Kingdom and its deep regret of the US decision on Jerusalem which represents a blatant bias against historic rights of Palestinian people in Jerusalem, which have been guaranteed by the relevant international resolutions and have been recognized and supported by the international community.

Enhancing the empowerment of Saudi women's participation in development and decision making according to Shari'a regulations

Meanwhile, the Kingdom is working with its allies

We are committed to supporting legitimacy in Yemen and seek political solution in accordance with Security Council No. (2216)

to confront the tendency of interference in the countries› internal affairs to fuel sectarian strife and undermine regional security and stability.

Moreover, the Kingdom seeks to consolidate the values of tolerance and coexistence along with its efforts for lifting the suffering of peoples.

The projects of (Algidia, Red Sea, and Neom) are ones of more important projects to realize 2030 Vision

We appreciate the role of the private sector as an important partner in development and its support for national economy

employees, and workers at all levels, and in their various positions of responsibility in public and private sectors, as well as residents of workers and investors, whom we are proud and wish them all success.

Brothers and Sisters,

Your country seeks to develop its present, build its future and move forward on the track of growth, modernization, and continuous development, in a way that does not contradict our principles, adhering to moderation as a way and approach just as Allah commanded us to do so, we proud of our values and constant fundamentals.

Our message to all is that there is no place between us for an extremist who sees moderation as degeneration and exploits our tolerant religion to achieve his goals, and there is no place between us for a degenerated one who sees our war on extremism as a means of disseminating decadence

There is no place among us for extremist who sees moderation as deviation, and there is no place for a degenerated one who sees our war against terrorism as a means of disseminating decadence

and exploit the facilitation of the religion to achieve his goals. We will hold accountable anyone who exceeds that.

We are the protectors of the religion and honored by Allah Almighty with the service Islam and Muslims, praying Allah Almighty to crown us with all success.

Brothers and Sisters,

The Kingdom plays an effective role at regional and international organizations and enjoys a global and regional respect that enabled the timely convening of historical summits in which many leaders of the brotherly and friendly countries participated and established a joint action aimed at achieving security and stability in the region and

Brothers and Sisters,

As the Kingdom Vision 2030 includes developmental plans and programs aiming at preparing the Kingdom for promising future and for achieving the vision›s objectives, some government agencies have been restructured and a number of decisions have been taken to serve the interests of the society, strengthen the homeland›s security, combat corruption, and increase the participation of male and female citizens in the national development. Moreover, we appreciate the role of the private sector as an important partner in developments, its support for the national economy, expanding in employing the homeland›s male and female youth, and localizing the technology, and we will continue to empower the private sector and stimulate it to achieve further growth and development. On the other hand, I have directed ministers and officials to facilitate procedures, provide further services of high quality for male and female citizens, notably the most important one is the housing program.

Brothers and Sisters,

Corruption , in all kinds and forms, is a severe lesion that undermines societies and prevents their development and growth, and we are determined to confront it in a fair and firm way so that our country enjoys the renaissance and development that every citizen aspires for. In this context we ordered to form a supreme committee for public corruption issues under the chairmanship of His Royal Highness Crown Prince, and we praise Allah that those corrupted are few, and what they have made does not prejudice the integrity of honorable citizens of this country of princes, ministers, businessmen,

King Salman addresses the Shura Council

In the Name of God, the Most Gracious, the Most Merciful, Praise be to God and prayer and peace be upon the Prophet

I am pleased to inaugurate the works of the second year of the seventh session of the Shura Council , praying to Allah Almighty to make our works sincere and help us for the interests of the homeland and its citizens, appreciating the Councils efforts and works, wishing you all efforts.

The Kingdom since its foundation by late King Abulaziz has applied Sharia (Islamic Laws) , adhered to the Islamic religion and justice in all matters, and adopted the principles of Shura (consultation).

We praise Allah for all blessings, and thank Him for honoring us with the service of the Grand Holy Mosque, the Prophet›s Mosque, and Allah›s guests of pilgrims, Ummrah performers and visitors.

#ليّن_قلبك

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

بمبلغ **300** ريال

تكفل يتيماً

أتى إلى النبي رجل يشكو قسوة قلبه فقال صلى الله عليه وسلم: (أتحب أن يلين قلبك وتدرك حاجتك؟ ارحم اليتيم وامسح رأسه وأطعمه من طعامك يلن قلبك وتدرك حاجتك).

صححه الألباني في صحيح الجامع

أرقام حسابات الجمعية	
مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	999333311110005
البنك العربي الوطني	0108011740000015
البنك السعودي الهولندي	033178100005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	22319000000200
بنك ساب	020099990472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	77964000163
البنك السعودي للاستثمار	0101310000001
بنك الجزيرة	0036231111001
بنك الإمارات	1016029464001

ensan.org.sa | ensanorg | chensan2011 | ensanorg | ensanorg

www.ensan.org.sa

للتبرع والاستفسار 92 000 11 33

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

ASH-SHURA
الشورى
Issue No. 189 Rabie Al - Akhr 1439 - January 2018

The Annual Royal Address of Custodian of The Two Holy Mosques at Shura Council Headquarters

- We are determined to confront the corruption in a fair and firm way so that our country, with God›s help, enjoys the renaissance and development that every citizen aspires for